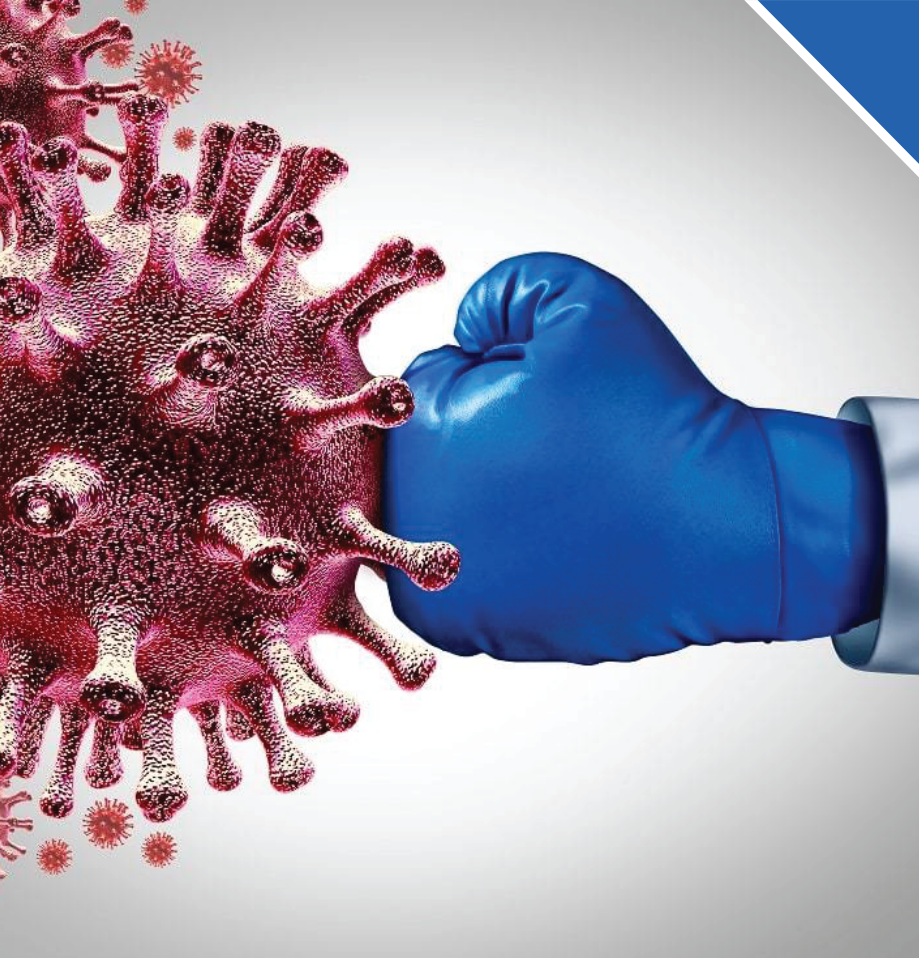




رئاسة مجلس الوزراء

جهود الحكومة



لمواجهة
جائحة كورونا

يونيو
٢٠٢٠



رئاسة مجلس الوزراء

ما هو فيروس كورونا؟

- فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد-١٩.
- مرض كوفيد-١٩ هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد قبل بدء تفشيه في مدينة «ووهان» الصينية في ديسمبر ٢٠١٩، وقد تحوّل كوفيد-١٩ الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.
- يتعافى معظم الأفراد (نحو ٨٠٪) من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص، ولكن الأعراض تشدّد لدى شخص واحد تقريباً من بين كل ٥ أشخاص مصابين بمرض كوفيد-١٩ فيعاني من صعوبة في التنفس.
- ويجري حالياً تحري اللقاحات المحتملة وبعض الأدوية المحددة لعلاج هذا المرض، حيث يجري اختبارها عن طريق التجارب السريرية. وتتولى منظمة الصحة العالمية تنسيق الجهود الرامية إلى تطوير اللقاحات والأدوية للوقاية من مرض كوفيد-١٩ وعلاجه.

كيف تحمي نفسك
والآخرين من العدوى

COVID-19

اتبع هذه الممارسات الجيدة

أمر يجب تجنبها



تجنب ملامسة العينين
والأنف والفم باليدين



اغسل يديك بالماء الجاري
والصابون أو بمعقم كحولي

ارتداء الكمامة بشكل مستمر
عند الخروج من المنزل



تجنب الاحتكاك المباشر بالمصابين
ومشاركاتهم أدواتهم الشخصية



المحافظة على العادات
الصحية كالغذاء الجيد
ممارسة الرياضة والنوم الكافي



توجيهات السيد رئيس الجمهورية

التخفيف عن كاهل المواطن المصري:

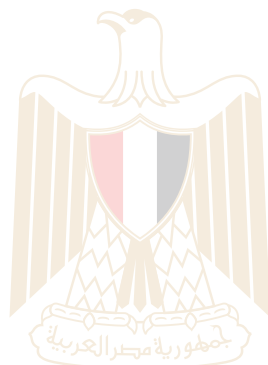
- صحة المواطن المصري لها الأولوية وتأتي في المقام الأول، والعمل على تعزيز الانضباط للسيطرة على انتشار فيروس كورونا.
- توافر السلع الاستراتيجية وألا يقل الحد الأدنى للاحتياطي الاستراتيجي عن ثلاثة أشهر.
- صرف علاوة دورية لأصحاب المعاشات بنسبة ١٤%، لتحسين أحوالهم المادية والمعيشية، وذلك بدءاً من يوليو ٢٠٢٠.
- الموافقة على ضم العلاوات الخمسة لأصحاب المعاشات بنسبة ٨٠% من الأجر الأساسي.
- مد وقف العمل بقانون الضريبة على الأرباح الزراعية لمدة عامين لحماية الفئات الأكثر تضرراً.

دعم الاقتصاد:

- عدم تعطيل النشاط الاقتصادي أو وقف الحياة بشكل كامل، واستمرار العمل بالمشروعات القومية مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية.
- تدبير ١٠٠ مليار جنيه من خلال الاحتياطات العامة للدولة المخصصة للتعامل مع الظروف الاستثنائية.
- توجيه ٥٠ مليار جنيه لدعم قطاع السياحة لإحلال وتجديد الفنادق ولسداد التزامات الشركات والمنشآت السياحية.
- تخصيص ٥٠ مليار جنيه لمبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، وذلك من خلال البنوك أو شركات التمويل العقاري ولمدة ٢٠ عام.
- توجيه ٢٠ مليار جنيه من البنك المركزي المصري والبنوك الوطنية المملوكة للدولة، لدعم وتحفيز البورصة المصرية والمساهمة في انتعاش السوق.

المصريون في الخارج:

- سرعة إجلاء المصريين في ووهان بالصين وتحمل تكاليف عودتهم كاملة.
- إعادة المواطنين العالقين في الخارج بمختلف المناطق الجغرافية حول العالم قبل عيد الفطر المبارك مايو ٢٠٢٠.



«مصر تعد من أولى الدول على مستوى العالم التي بدأت، منذ الإعلان عن

الفيروس المستجد باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية»

(د / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء)

٧ مارس ٢٠٢٠

التطور الزمني لفي

عودة المصريين من ووهان
الصينية

٣
فبراير

تشكيل لجنة برئاسة رئيس
مجلس الوزراء

٢٤
فبراير

١٤
فبراير

أول إصابة لأجنبي
(صيني الجنسية)
مقيم في مصر

٤
مارس

ظهور إصابات على الباحة
النيلية بأسوان

تعليق إقامة الصلوات
في المساجد والكنائس

٢١
مارس

تشكيل لجنة برئاسة
رئيس مجلس الوزراء تختص
باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه
العمالة المتضررة

٢٦
مارس

قرار تشديد إجراءات الحظر
ليوم شم النسيم

١٦
أبريل

٢٤
مارس

أول قرار حظر جزئي
لحركة المواطنين

١٣
أبريل

بدء صرف منحة العمالة
غير المنتظمة

كورونا في مصر

أول وفاة لأجنبي
"مواطن ألماني"

٨
مارس

تعليق الدراسة بالمدارس
والجامعات

١٥
مارس

تشكيل مجموعة أزمة برئاسة
رئيس مجلس الوزراء

١٩
مارس

١٢
مارس

أول وفاة لمصري
"سيدة من الدقهلية"

١٦
مارس

قرار تخفيض عدد العاملين
بالجهاز الإداري وحظر
حركة الطيران

قرار تشديد إجراءات
الحظر خلال أيام
عيد الفطر المبارك

١٩
مايو

إلغاء حظر الحركة
 وإعادة فتح المطاعم
والصالات الرياضية
والمقاهي بتواجد ٢٥%

٢٤
يونيو

٢٣
أبريل

قرار حظر جزئي
لحركة المواطنين
خلال شهر رمضان

١١
يونيو

قرار تخفيف ساعات
حظر حركة المواطنين

يشمل

التقرير المحاور التالية



المحتويات

- ١٥ ١- الإجراءات الوقائية والحفاظ على صحة المواطن
- ٣٢ ٢- حظر حركة المواطنين والحد من التجمعات
- ٣ - تعزيز البنية التحتية الطبية وتوفير المستلزمات والسلع الاستراتيجية
- ٥٣
- ٧٠ ٤- الحد من تداعيات كورونا على المواطن والاقتصاد المصري
- ٩٦ ٥ - توفير حزم التمويل اللازمة لاستكمال الخطط التنموية
- ١٠١ ٦- عودة أبنائنا من الخارج
- ١٠٦ ٧- التوعية الإعلامية ومواجهة الشائعات

١- الإجراءات الوقائية والحفاظ على صحة المواطن



- نجحت الحكومة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٠، في إعادة ما يزيد عن ٣٠٠ مصري مقيمين في مدينة ووهان الصينية بؤرة تفشي جائحة كورونا، وتم التأكد من خلوهم من الإصابة بالفيروس المستجد بعد إجراء حجر صحي لمدة ١٤ يوم بمستشفى النجيلة المركزي - محافظة مطروح.
- تشكيل لجنة برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء في ٢٤ فبراير ٢٠٢٠ وبعضوية السادة الوزراء المعنيين وذلك لمتابعة مستجدات فيروس كورونا، وتلقي سيادته تقارير متابعة على مدار الساعة.
- رفع درجة الاستعداد القصوى بجميع أقسام الحجر الصحي بمنافذ الدخول (الجوية/ البحرية/ البرية)، وإعداد بطاقة كارت الصحة العامة للركاب القادمين من خارج الجمهورية، ومتابعة وفحص ومناظرة جميع الحالات القادمة من مناطق متأثرة بالمرض للاكتشاف المبكر لأي حالة وافدة.
- تنشيط الترصد الوبائي داخل أماكن تقديم الخدمة الصحية وخاصةً مستشفيات (الحميات والصدر الرئيسية والمستشفيات العامة) للحالات المشتبه بها.
- إطلاق وزارة الصحة خلال شهر فبراير للخط الساخن (١٥٣٣٥-١٠٥) المخصص لتلقي الاستفسارات والبلاغات عن الحالات المصابة أو المشتبه فيها بالإضافة إلى طرق الوقاية من الفيروس والتعرف على أعراضه تم تخصيص الرقمين مجاناً بدون أن يتحمل المواطنين تكلفة الاتصال سواء من التليفون الأرضي أو التليفون المحمول، وذلك بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- إجراء تقصي وبائي في جميع الأماكن التي تردد عليها السائحون الذين تم تأكيد إصابتهم بفيروس كورونا وذلك في بداية الأزمة فضلاً عن مراجعة بيانات عيادات الفنادق التي أقاموا بها.

- العزل الذاتي لمدة ١٤ - ٢٨ يوم للقادمين من العمرة والعائدين من الخارج، وفحص جميع القادمين بالكاشف السريع.
- تأهيل وبناء القدرات لعدد (٥٩٨) من العاملين ببعض المنشآت الصحية بمحافظة الغربية (الغربية- الشرقية - القاهرة) في مجال إدارة مخلفات الرعاية الصحية.
- قامت وزارة البيئة بتوريد وتركيب وحدة مركزية للتخلص من النفايات الطبية بنظام الفرغ والتعقيم بلغت قيمتها ٢٠ مليون جنيه بمستشفى صدر بسيون بمحافظة الغربية (في مرحلة اختبارات التشغيل).
- تدريب عدد (١١٢) مدرب موزعين على ١٥ محافظة لتنفيذ البرنامج التدريبي لجميع المنشآت الصحية على مستوى الجمهورية (تدريب مدربين)
- إصدار وزارة البيئة للإشتراطات والدلائل الإرشادية للتعامل مع المخلفات الطبية والتخلص الآمن منها.



أبرز إحصائيات الوضع الحالي لمكافحة فيروس كورونا المستجد في مصر مقارنة بالعالم

▪ **إطلاق وزارة البيئة تطبيق إلكتروني بالتنسيق مع وزارة الاتصالات لمسؤولي النفايات بالمنشآت الصحية ومحطات المعالجة للإبلاغ عن كميات المخلفات المتولدة بكل منشأة وتوقيتات نقلها لمحطات المعالجة والكميات التي تمت معالجتها في كل ورديّة لمتابعة أية تراكمات وتوجيه النفايات إلى مرافق المعالجة المناسبة.**

▪ **بلغت كمية المخلفات الصلبة التي تم رفعها والتخلص الآمن منها في الفترة من ١٨ مارس إلى ١٤ يوليو ٢٠٢٠ ما يزيد عن ٧ مليون طن تم رفعها على مدار ١١٨ يوم بمتوسط يومي ٦٠ ألف طن تقريباً.. ٤٨٪ هي كمية المخلفات التي تم رفعها من إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية) فقط.**

▪ **قيام وزارة البيئة بالتنسيق المستمر مع وزارتي الصحة والسكان والتعليم العالي والبحث العلمي لتطبيق سياسة الفصل الصحيح داخل المستشفيات للمخلفات الطبية عن المخلفات الصلبة البلدية، وتعيين مسؤولي النفايات الطبية بالمستشفيات الجامعية والعمل على تدريبهم على كيفية التعامل مع تلك النفايات.**

▪ **توجيه المحافظات بالإلتزام بإتباع تعليمات وزارة البيئة خلال فترة عزل أي مدينة أو قرية على النحو التالي:**

- التعامل مع المخلفات الناتجة على أنها مخلفات خطرة.
- إرتداء كافة العاملين في مجال منظومة جمع ونقل المخلفات معدات الوقاية اللازمة.
- إجراء عمليات التطهير بصفة دورية طول اليوم لجميع المعدات المستخدمة في عمليات الجمع والنقل وعدم النبش في المخلفات.

- منع تراكم المخلفات داخل الحاويات ومنع خروج المخلفات الناتجة من كافة الاستخدامات من المدينة أو القرية.
- إنشاء حفرة لردم المخلفات مع إستخدام الجير الحي في عملية الدفن ومنع خروج العاملين بالمنظومة أو المعدات المستخدمة خارج كردون العزل.
- فيما يخص متابعة الموقف البيئي لبؤر التلوث، نتج عن تطبيق قرار الحظر المروري للمركبات انخفاض متوسط التركيز لبعض ملوثات الهواء الرئيسية بالقاهرة الكبرى خلال الفترة الماضية، وانخفاض مستويات الضوضاء.
- قامت وزارة التجارة والصناعة بتشكيل لجنة للمرور على المشروعات الإنتاجية للتأكد من قيامها بتنفيذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للوقاية من فيروس كورونا المستجد، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة للعاملين بها.
- اتخاذ وزارة الداخلية إجراءاتها لتأمين نقل الحالات المصابة من أماكن تواجدها إلى مستشفيات العزل وتنفيذ خطط تأمين محكمة للمستشفيات المخصصة للعزل فضلاً عن اتخاذ الإجراءات التأمينية للأطقم الطبية وفرق الاستقصاء التابعة لوزارة الصحة بالمحافظات المختلفة.



الباحرة السياحية بأسوان (٤ مارس ٢٠٢٠)

- تشكيل فريق مشترك من وزارة الصحة والسكان ومكتب منظمة الصحة العالمية بجمهورية مصر العربية للتقصي الوبائي عن الحدث يوم ٤ مارس.
- عمل سرد خطي لجميع العاملين بالباحرة السياحية خلال الفترة (١ فبراير – ٤ مارس)، وفحص ومناظرة جميع المتواجدين على متن الباحرة، وسؤالهم عن تاريخهم المرضي بأثر رجعي، وتبين عدم وجود أي أعراض مرضية أثناء مناظرة جميع المتواجدين (طاقم الباحرة والنزلاء).
- مراجعة بيانات المستشفيات الحكومية بأسوان، وتبين عدم وجود أي حالات اشتباه للفيروس المستجد، وعدم حدوث أي زيادة في معدلات الحالات المصابة بأعراض تنفسية حادة.
- حصر جميع الأفواج السياحية الأجنبية على متن الباحرة خلال الفترة من ٥ – ١٩ فبراير ٢٠٢٠ وذلك في إطار الاجراءات الاحترازية المتبعة.
- التعاون مع منظمة الصحة العالمية والجهات المختصة بالولايات المتحدة وفرنسا وكندا وتايوان، لمتابعة خط سير بعض الحالات التي ظهر عليها أعراض المرض عقب عودتهم من زيارة لمصر، وانتهى الأمر إلى أن الحالة المرجعية التي قد تكون مصدر العدوى هي سيدة أمريكية من أصل تايواني.



قرار رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٠

تعليق جميع الفاعليات التي تتطلب تواجد أية تجمعات
كبيرة للمواطنين أو التي تتطلب انتقالهم بين المحافظات
بتجمعات كبيرة مثل الحفلات الفنية والاحتفالات الشعبية
والموالد والمعارض



(قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠)

بشأن

تخفيض عدد العاملين في المصالح والأجهزة الحكومية ضمن حزمة الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد



الفئات المستحقة للإجازة

المريض بمرض مزمن ثابت بملف الخدمة



المريض بغير الأمراض المزمنة بموجب تقرير من مستشفى حكومي



الموظف المخالط لمصاب بمرض معد



الحامل أو التي ترعى طفل يقل عمره عن ١٢ سنة



العائد من خارج البلاد لمدة ١٥ يوم من تاريخ عودته



العامل من ذوي الإعاقة والعامل الذي يرعى شخص من ذوي الإعاقة



باقي العاملين وفقاً لما تقتضيه السلطة المختصة



يحظر طوال مدة سريان هذا القرار

- ١- الإيفاد للتدريب أو حضور ورش العمل وتعلق البرامج التدريبية السارية حالياً
- ٢- السفر خارج البلاد إلا للضرورة التي تقرها السلطة المختصة بكل جهة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٧ / ٣ / ٢٠٢٠ ولمدة ١٥ يوم

نطاق سريان أحكام القرار



العاملون (الدائمون - المؤقتون) بالجهاز الإداري للدولة

الفئة المستثناء من تطبيق القرار



العاملون بالمرافق الحيوية التي تحددها السلطة المختصة بكل جهة

الإجازة وفقاً لهذا القرار لا تؤثر على :
المستحقات المالية والإجازات المقررة قانوناً



EgyptianCaoa



www.caoa.gov.eg

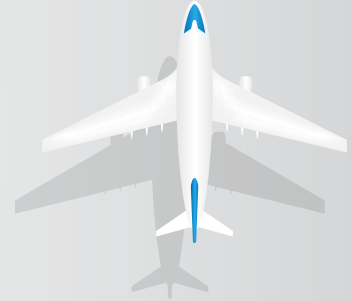
١ حظر حركة الطيران في جميع المطارات المصرية بدءاً من
ظهر يوم الخميس الموافق ١٩ مارس ٢٠٢٠

٢ تقديم كافة التسهيلات اللازمة لسفر وعودة المصريين
والأجانب من وإلى مصر قبل توقف حركة الطيران في
المطارات المصرية.

٣ هذا التعليق لا يشمل رحلات الطيران الداخلية ورحلات
الشحن الجوي لعدم الأضرار بمصالح المواطنين.

٤ الاستمرار في عمليات التعقيم لكافة المطارات المصرية
خلال فترة التعليق وكذا المنشآت الحيوية بقطاع الطيران
المدني.

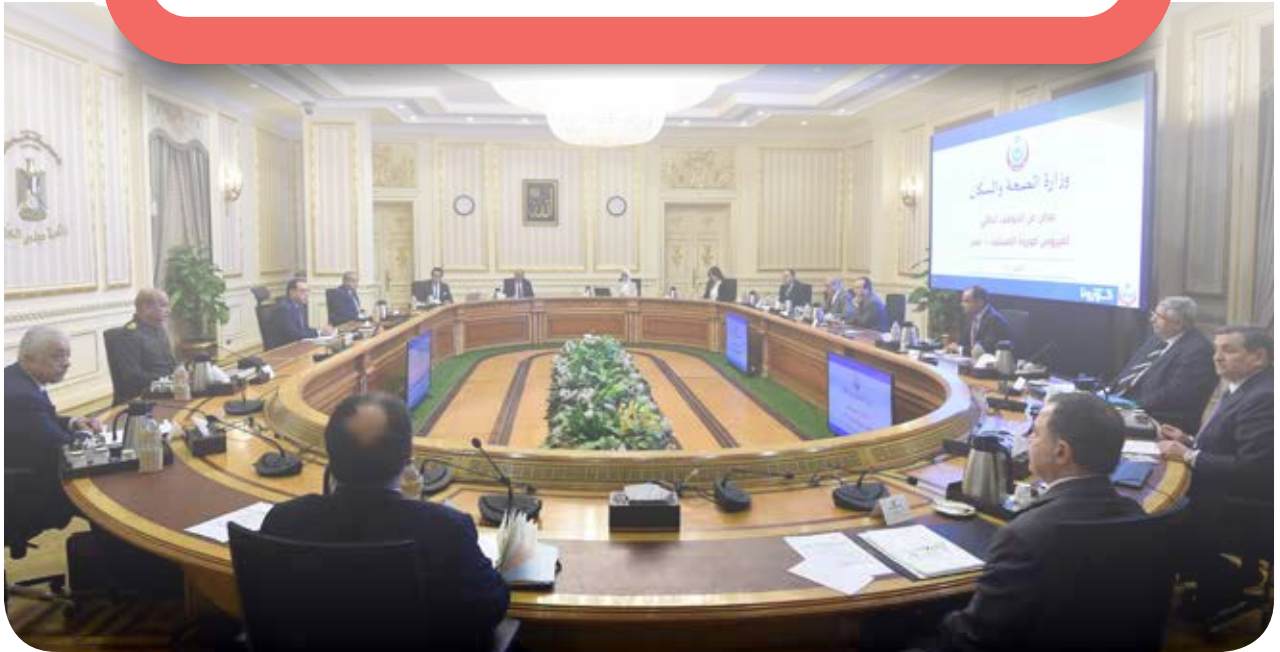
قرار حظر حركة الطيران في جميع المطارات المصرية في ١٦ مارس





قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩ مارس

تشكيل مجموعة أزمة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية السادة وزراء الدفاع والتمويل والتعليم العالي والتنمية المحلية والتربية والتعليم والصحة والسكان والداخلية والدولة للاعلام، وتفويض مجموعة الأزمة في اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية التي تتطلبها مستجدات مواجهة فيروس كورونا.





٢١ مارس ٢٠٢٠

- ١- تعليق إقامة صلاة الجمع والجماعات بالمساجد مع غلقها غلقاً تاماً لحين زوال علة الغلق، في إطار تحقيق المقاصد الشرعية في الحفاظ على النفس.
- ٢- غلق جميع الكنائس وإيقاف الخدمات الطقسية والقداست والأنشطة المتعلقة بها، وغلق قاعات العزاء واقتصار أي جنازة على أسرة المتوفي فقط، على أن تقوم كل إيبارشية بتخصيص كنيسة واحدة للجنازات ومنع الزيارات إلى جميع أديرة الرهبان والراهبات.

عمليات التعقيم والإجراءات الاحترازية

حرصت كافة الوزارات والجهات والمؤسسات المختلفة على تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية بهدف الحفاظ على سلامة وصحة المواطنين والحد من انتشار الفيروس، وذلك على النحو التالي:

- توفير أجهزة قياس الحرارة بكافة المؤسسات لتأمين عملية الدخول للعاملين والمتدربين على المقرات.
- توفير الاحتياجات من مواد التطهير وأدوات الوقاية وتعقيم المقرات بشكل دوري.
- خفض عدد العاملين للحد الأدنى اللازم لاستمرار العمل وتعديل نظم حضور وانصراف العاملين وتطبيق نظام التناوب.
- تطبيق القرارات الخاصة بالعاملين المنتقلين من المحافظات والمرأة الحامل والتي لديها أطفال أقل من ١٢ عام وأصحاب الأمراض المزمنة.
- وقف جميع الدورات التدريبية الداخلية والخارجية وتعليق المشاركة في أية فعاليات دولية أو محلية، مع عقد اللقاءات المختلفة خارجياً وداخلياً عبر تقنية الفيديو كونفرانس Video Conference.
- تعميم الإرشادات والملصقات داخل المقرات المختلفة للتوعية بطبيعة الفيروس والأعراض المرضية وطرق الإصابة به وطرق الوقاية منه.



اجتماع السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء عبر تقنية الفيديو كونفرانس





تعليق العمل في المحاكم

- **تعليق العمل بكافة المحاكم على مختلف أنواعها ودرجاتها بالتنسيق مع الجهات القضائية طوال مدة سريان قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن الوقاية من كورونا مع استمرار العمل الإداري.**
- **تعقيم وتطهير كافة المحاكم على مستوى الجمهورية.**
- **تخفيض عدد العاملين في المحاكم، والحضور على مواعدين والانصراف على مواعدين، حتى لا يحدث زحام في الانصراف أو وسائل المواصلات، فضلاً عن عدم حضور الموظفين القاطنين خارج نطاق المحافظة الكائن بها المحكمة طوال تلك الفترة.**
- **إثبات بيانات المترددين على المحاكم لاحتمال الحاجة إليها عند تقصي أي حالة مصابة بالفيروس.**
- **توفير المبالغ اللازمة لمصالح الشهر العقاري والتوثيق، والخبراء، والطب الشرعي، للحفاظ على استمرارية أعمال التطهير لجميع المكاتب على مستوى الجمهورية.**
- **تأجيل كافة جلسات المحاكم مع استثناء بعض الدعاوى من التأجيل خاصة جلسات إعلام الوراثة والنفقة المؤقتة للزوجة والصغير، وتنفيذ قرارات النيابة العامة والأحكام الصادرة بشأن تسليم الصغير وتمكين الحاضنة من مسكن الحضانة.**
- **استثناء بعض الخدمات التي يقدمها الشهر العقاري من قرار التعليق، لاسيما عقود الإيجار الرسمية والإقرارات وعقود بيع السيارات.**
- **تم اتخاذ جملة من التدابير الاحترازية بعد عودة العمل بالجهات التابعة لوزارة العدل، تقوم على تقسيم الجلسات على فترتين وتقسيم رول الجلسة بالتبعية، وكذا قصر دخول المنشآت على ذوي الصفة، وإلزامهم بارتداء الكمامات، وتحديد أعداد معينة لدخول قاعات الجلسات بالمحاكم.**



تعقيم المنشآت الشرطية والسجون

- قررت وزارة الداخلية **تعليق الزيارات بجميع السجون** إعتباراً من ١٠ مارس ٢٠٢٠ حرصاً على الصحة العامة وسلامة النزلاء وإعادة تنظيمها مرة أخرى وفقاً للإجراءات والضوابط الاحترازية والوقائية التي تكفل سلامة النزلاء والعاملين بالسجون.
- توفير **بوابات التعقيم وأجهزة قياس درجة الحرارة بمختلف المنشآت الشرطية** خاصة السجون، وأخذ المسحات الطبية من النزلاء لإجراء التحاليل اللازمة للكشف عن أية إصابات بالفيروس وإتاحة استقبال متعلقات نزلاء السجون وتبادل الرسائل بينهم وأسرهم عقب تعقيمها.
- اتخاذ إجراءات **التطهير والتعقيم الوقائي بالمنشآت الشرطية** وفقاً للجدول الزمني المُعد.
- **توزيع المستلزمات الوقائية** (كمادات طبية، مواد مطهرة) على العاملين بمختلف المواقع الشرطية والمتكردين عليها من المواطنين.



٢- حظر حركة المواطنين والحد من التجمعات



بعد ظهور حالات إصابة بالفيروس وفي إطار رؤية الدولة لحماية المواطنين، فقد قررت الحكومة اتخاذ عدد من القرارات الحاسمة للحد من حركة المواطنين والتجمعات وذلك خلال توقيات زمنية مختلفة ومتوافقة مع الجهود المبذولة وما تستدعيه الحاجة وذلك بدءاً من ٢٥ مارس.



وزارة الداخلية تطبق قرارات حظر الحركة

- توجيه وزارة الداخلية نحو التطبيق الصارم لقرارات رئاسة مجلس الوزراء لحظر حركة المواطنين بكل حزم مع السماح بالحركة الضرورية المرتبطة بالإحتياجات الطارئة، وأسفر ذلك عن ضبط العديد من القضايا المتنوعة فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المقاهي والمراكز التعليمية والمحال المخالفة لقرارات الحظر والغلق.
- أسفرت جهود الحملات النوعية للوزارة منذ منتصف شهر مارس وحتى منتصف يوليو ٢٠٢٠، اتخاذ الإجراءات القانونية حيال أكثر من ٣٣٤ ألف مواطن اخترقوا قرار حظر الحركة وما يزيد عن ١٣٧ ألف مركبة بمختلف أنواعها وأكثر من ١١ ألف مركز للدروس الخصوصية و٣٤ ألف مقهى ومطعم من مخالفين قرارات ومواعيد الغلق.





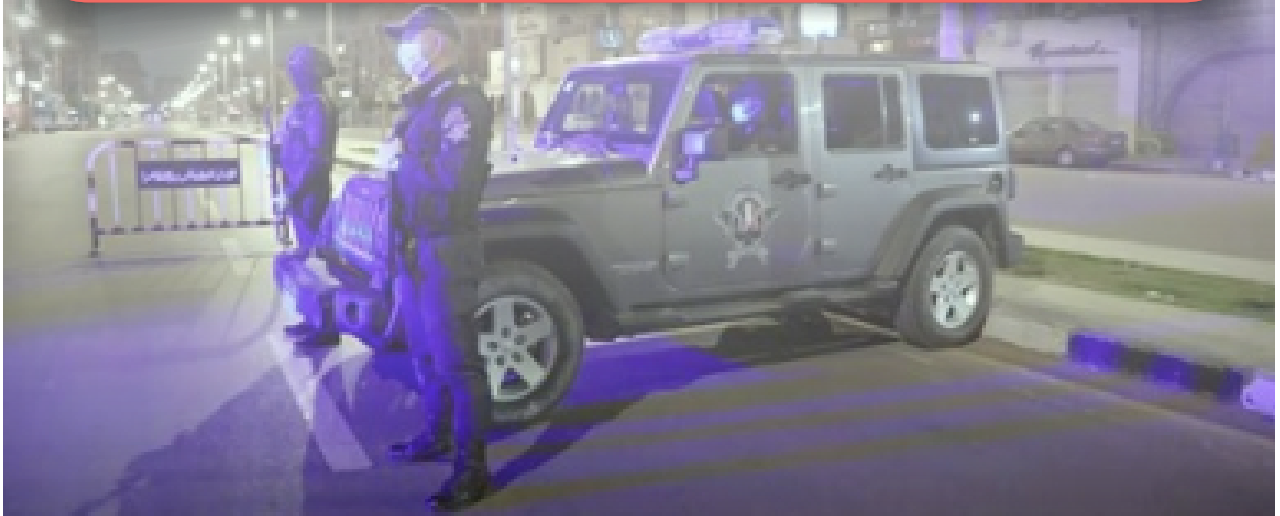
قرار الحظر الجزئي لحركة الانتقال والتحرك الأول في ٢٤ مارس (بدأ العمل به يوم الأربعاء ٢٥ مارس ولمدة ١٥ يوم)

١. حظر الانتقال أو التحرك على جميع الطرق وتوقف جميع وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً.
٢. إغلاق كافة المحال التجارية والحرفية، بما فيها محال بيع السلع وتقديم الخدمات، والمراكز التجارية "المولات التجارية"، ابتداءً من الساعة الخامسة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً أمام الجمهور، وذلك خلال أيام الأسبوع فيما عدا يومي الجمعة والسبت، فيكون الغلق على مدار الأربع والعشرين ساعة، ولا يسرى ذلك على المخازن، ومحال البقالة، والصيدليات، والسوبر ماركت المتواجدة خارج المراكز التجارية.
٣. إغلاق جميع المقاهي والكافيتريات، والكافيهات، والكازينوهات، والملاهي، وما يماثلها من المحال والمنشآت، والمحال التي تقدم التسلية أو الترفيه، كما تُغلق أمام الجمهور جميع المطاعم، وما يماثلها من المحال والمنشآت التي تقدم المأكولات، ووحدات الطعام المتنقلة، على أن يقتصر العمل بها على خدمة توصيل الطلبات للمنازل حتى الساعة السابعة مساءً.
٤. تعليق تقديم جميع الخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات للمواطنين مثل: خدمات الشهر العقاري، والسجل المدني، وتراخيص المرور، وتصاريح العمل، والجوازات، ولا يسرى ذلك على الخدمات التي تقدمها مكاتب الصحة، وكذا خدمات صرف الرواتب والمعاشات من مكاتب البريد.
٥. إغلاق جميع الأندية الرياضية والشعبية، ومراكز الشباب وصالات الألعاب الرياضية بكافة أنحاء الجمهورية.
٦. تعليق الدراسة في جميع المدارس والمعاهد والجامعات؛ أيًا كان نوعها، وكذلك أي تجمعات للطلبة بهدف تلقي العلم تحت أي مسمى، وحضانات الأطفال؛ أيًا كان نوعها، وذلك لمدة أسبوعين اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ٢٩ من مارس عام ٢٠٢٠، وكذا تعليق حركة الطيران.
٧. معاقبة كل من يخالف أحكام هذا القرار بالسجن وبغرامة مالية لا تتجاوز أربعة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.



قرار الحد من حركة المواطنين الصادر في ١٦ أبريل (تم تنفيذه يوم شم النسيم ٢٠ أبريل)

١. توقف جميع وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة وحافلات الرحلات العامة والخاصة والمراكب النيلية أو أي تجمعات للمواطنين، وإغلاق جميع الحدائق والمتنزهات والشواطئ.
٢. إغلاق كافة المحال التجارية والحرفية، بما فيها محال بيع السلع وتقديم الخدمات، والمراكز التجارية «المولات التجارية» أمام الجمهور.
٣. استمرار العمل بقرارات الحظر السابقة، مثل إغلاق جميع المقاهي والكافيتريات، وتعليق تقديم جميع الخدمات التي تقدمها الوزارات والمحافظات للمواطنين مثل خدمات الشهر العقاري والسجل المدني وإغلاق جميع الأندية الرياضية والشعبية.





قرار الحظر المطبق في شهر رمضان الصادر في ٢٣ أبريل (بدأ العمل به يوم الجمعة ٢٤ أبريل)

١. حظر الانتقال أو التحرك على جميع الطرق وتوقف جميع وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة من الساعة **التاسعة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً**.
٢. السماح بفتح المراكز التجارية والمحال طوال الأسبوع حتى الخامسة مساءً وإلغاء التدابير الخاصة بيومي الجمعة والسبت.
٣. السماح للمطاعم بالعمل طوال شهر رمضان عن طريق الدليفري مع إمكانية ذهاب المواطنين إلى المطاعم وانتظار الحصول على الطعام.
٤. السماح بتقديم الخدمات بمكاتب الصحة ومكاتب العمل وكذلك الخدمات التي تقدمها إدارات المرور فيما يتعلق باستخراج تراخيص تسيير المركبات الجديدة فقط وبعض الخدمات التي يقدمها الشهر العقاري على أن يتم اتخاذ جميع الإجراءات الصحية الاحترازية اللازمة لحماية العاملين والمواطنين.
٥. استمرار العمل بالقرار الخاص بتخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري للدولة.



إجراءات حد حركة المواطنين خلال عيد الفطر المبارك في ١٩ مايو (بدأ العمل به يوم الأحد ٢٤ مايو حتى الجمعة ٢٩ مايو)

وسائل النقل: إيقاف وسائل النقل الجماعي وحافلات الرحلات بين المحافظات.		حظر الحركة: حظر حركة المواطنين بدءاً من ه مساءً وحتى ٦ من صباح اليوم التالي.	
صلاة العيد: إذاعة صلاة العيد من أحد المساجد بالدولة، بحيث تكون قاصرة على القائمين بالمسجد وتذاع في وسائل الإعلام المختلفة.		قرارات الغلق: غلق جميع المحال والمولات التجارية وكذلك المطاعم والأماكن التي تقدم الخدمات الترفيهية والمتنزهات والشواطئ والحدائق العامة.	
هذه القرارات تهدف إلى الحد من حركة المواطنين سعياً لتجفيف انتشار فيروس كورونا المستجد		إجازة العيد: منح موظفي الدولة إجازة من السبت ٢٣ مايو حتى الخميس ٢٨ مايو.	

إجراءات الحد من حركة المواطنين في ١٩ مايو (بعد العيد) (بدأ العمل به يوم السبت الموافق ٣٠ مايو)

عقب إجازة عيد الفطر المبارك، صدر قرار جديد في ١٩ مايو يبدأ العمل به في ٣٠ مايو ٢٠٢٠ ولمدة ١٥ يوم للإفادة بموعد حظر الانتقال أو التحرك على جميع الطرق وتوقف جميع وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً.

عودة الحياة تدريجياً

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونيو وما أعلنته الحكومة من قرارات لتخفيف مواعيد الحظر

السماح للنادي الرياضية بتلقي اشتراكات أعضائها اعتباراً من ١٥ يونيو ٢٠٢٠ وحتى ٣٠ يونيو.



استمرار حظر حركة المواطنين من الثامنة مساء وحتى الرابعة صباحاً اعتباراً من الأحد ١٤ يونيو وحتى الثلاثاء ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.



مد عمل المحلات العامة لمدة ساعة لينتهي العمل بها في السادسة مساءً بدلاً من الخامسة مساءً.



عودة حركة السياحة والطيران في المحافظات السياحية الأقل إصابة اعتباراً من أول يوليو.



استمرار غلق الشواطئ والمتنزهات العامة حتى نهاية شهر يونيو



عقد امتحانات الثانوية العامة في موعدها مع الشروط والإجراءات المتفق عليها.



إلغاء حظر الحركة وتخفيف الإجراءات

صدر قرار إلغاء حظر الحركة بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٢٠ بما يسمح بعودة الحياة بشكل أوسع مع أخذ الإجراءات الاحترازية

وسائل النقل:

استمرار عمل وسائل النقل الجماعي حتى منتصف الليل، لإتاحة المجال أمام حركة المواطنين، على أن تعاود التشغيل مجددًا في الرابعة من صباح اليوم التالي.



إلغاء قرار

حظر الحركة الجزئي اعتبارًا من يوم السبت ٢٧ يونيو ٢٠٢٠



استمرار العمل ببعض التدابير الاحترازية المتخذة في وحدات الجهاز الإداري للدولة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام.

قرارات الغلق:

إغلاق جميع المحال التجارية في التاسعة مساءً، على أن تستمر المطاعم والمقاهي حتى العاشرة مساءً.



استمرار تعليق تواجد الطلاب لتلقي العلم بمقار المدارس والمعاهد والجامعات أيًا كان نوعها، وكذلك تواجدهم بأي تجمعات بهدف تلقي العلم تحت أي مسمى.

إعادة فتح المطاعم والصالات الرياضية والمقاهي، مع السماح بتواجد ٢٥% فقط من قدرتها الاستيعابية، مع حظر تقديم "الشيشة".



استقبال دور العبادة للمصلين عدا صلاة الجمعة والصلوات الرئيسة الجماعية التي تحددها السلطات الدينية بالنسبة لغير المسلمين، مع الالتزام بكافة الضوابط والتدابير الاحترازية.

استمرار إغلاق الحدائق والمتنزهات والشواطئ العامة والمحميات الطبيعية



المنظومة التعليمية

حرصت وزارة التربية والتعليم على توظيف التكنولوجيا وتطبيق آليات التعليم عن بعد لمواجهة تعليق الدراسة في المدارس في ظل تداعيات جائحة كورونا وفيما يلي أبرز ما تم اتخاذه من خطوات:

- إنتاج (٣٠) برمجية تعليمية إلكترونية تفاعلية.
- إنتاج (٤٥) من الرسوم الثابتة والمتحركة من الجرافيك وأفلام الكرتون لرياض الأطفال والصفوف الأولى للمرحلة الابتدائية.
- بث مباشر لعدد (٣٩٠) حصة تفاعلية على موقع الوزارة للمرحلة الثانوية.





المنظومة التعليمية في مواجهة



فيروس كورونا

إنتاج ٣٠
برمجية تعليمية
إلكترونية
تفاعلية

تقديم
المشروعات البحثية
لسنوات النقل للتعليم
العام والفنى والصف
الثالث الاعدادي بديلا
عن امتحانات نهاية
العام

مدة
تنفيذ الابحاث
شهرين ،عن طريق
المنصة الالكترونية
بمساعدة
المعلمين

استبدال
الامتحانات لذوى
الاحتياجات الخاصة فى
الصفين الاول والثاني
الثانوى بالمشروعات
البحثية

أكثر
من ١,٤ مليون
طالب وطالبة ونحو
١,٥ مليون معلم
ومعلمة على منصة
Edmodo.

إتاحة مكتبة
إلكترونية بجانب بنك
المعرفة المصري
للمذاكرة تضم مختلف
المناهج الدراسية
الكاملة

إطلاق المنصة
Edmodo الالكترونية
للتواصل بين الطلاب
والمعلمين

- **إطلاق وزارة التربية والتعليم للمنصة التعليمية الجديدة Edmodo** لمواجهة تعليق الدراسة في المدارس وتوفير منصة إلكترونية للتواصل بين الطلاب والمعلمين خلال فترة جائحة كورونا وتعمل المنصة بكفاءة تامة في ٩٨٪ من مدارسنا.
- **تعدى عدد الطلاب على منصة «Edmodo» ١,٤ مليون طالب وطالبة** مع تزايد العدد يومياً ونحو ١,٥ مليون معلم ومعلمة.
- **إتاحة مكتبة إلكترونية بجانب بنك المعرفة المصري للمذاكرة** تضم مختلف المناهج الدراسية الكاملة للصفوف بداية من رياض الأطفال وصولاً إلى المرحلة الثانوية باللغتين العربية والإنجليزية، متاح لجميع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين من خلال الرابط: <https://study.ekb.eg>
- **تقديم المشروعات البحثية لسنوات النقل للتعليم العام والفنى والصف الثالث الإعدادى** بدلاً عن امتحانات نهاية العام إما إلكترونياً من خلال منصة «Edmodo» الخاصة بالتواصل أو من خلال المكتبة الرقمية «ذاكر»، أو ورقياً إلى المدرسة.
- **إتاحة منصة خاصة للمراجعات النهائية لطلاب الثانوية العامة** مجاناً قبل الامتحانات في ظل تداعيات فيروس كورونا.
- **إعداد أبحاث تطبيقية في كل تخصصات وشعب ونوعيات التعليم الفني** ليقوم جميع طلاب سنوات النقل (فرادى أو في مجموعات صغيرة) بإعدادها وتقديمها في منتصف يونيو ٢٠٢٠.
- **أثاحت وزارة الاتصالات الوصول مجاناً إلى المنصات والمواقع التعليمية** التى تحددها وزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالى والبحث العلمى دون أن تتأثر باقة الإنترنت للمشاركين.
- **التنسيق بين وزارتي الاتصالات والتربية والتعليم والتعليم الفني لتوزيع شرائح المحمول لتأبى لطلبة الصف الأول الثانوى** من خلال الإدارات التعليمية لمنع التكدس بالسنترالات التابعة للشركة المصرية للاتصالات.

امتحانات الثانوية العامة

في ضوء تداعيات كورونا

يمكن للطلاب أن يختار حضور الامتحان هذا العام ٢٠/١٩ أو التأجيل للعام القادم على أن يعامل كأنه أول محاولة كاستثناء قانوني.

١٤ طالب فقط
في اللجنة الواحدة

٦٦ ألف طالب
عدد الطلاب الذين سيؤدون
امتحانات شهادة الثانوية العامة

تعديل جدول الامتحانات
وترحيل بدء الامتحان
إلى الساعة العاشرة صباحًا
لتطبيق التدابير الوقائية
قبل بدء الامتحان.



في حال حدوث اشتباه
لأحد الطلاب أثناء انعقاد
اللجنة يعرض الأمر على
"المسئول الصحي"
لتحديد خروجه أو بقاءه
في اللجنة وفقًا للتقرير الطبي.

٥٠٠٠ لجنة
على مستوى
الجمهورية بزيادة نسبتها
٦٠%

توزيع الكمادات على الطلاب،
وإجراء المسح الحراري والتعقيم
وارتداء معدات الوقاية الشخصية
قبل الدخول للمبنى المدرسي

٥٠٠٠ بوابة تعقيم
تم تركيبها على
٥٠٠٠ لجنة

مدارس التعليم الفني ومدارس التكنولوجيا التطبيقية

سنوات النقل

الفترة من ٢٦ أبريل حتى ١٥ يونيو ٢٠٢٠

إعداد كل طالب ملف مجمع بالأنشطة التعليمية التي أنجزها، ويقوم الطالب بتسليم الملف إلى مدرسته بعد الانتهاء من إعدادها، وترحيل التطبيق العملي للجدارات العملية والتطبيقية لحين حضور الطالب إلى المدرسة قبل بدء العام الدراسي الجديد بثلاثة أسابيع.

مدارس التعليم الفني

الفترة من ١٨ حتى ٢٣ أبريل ٢٠٢٠

إصدار النتائج النهائية لطلاب النقل بناء على ملف الأنشطة التعليمية الذي يسلمه الطالب، وأدائه في الأنشطة العملية التي ستتم قبل بدء العام الدراسي الجديد بثلاثة أسابيع، بالإضافة إلى نتائج الفصل الدراسي الأول.

تكليف الطلاب بإجراء أنشطة تعليمية عن بعد وتشمل أبحاث ومشروعات ودراسات تطبيقية وتنفيذ تصميمات باستخدام البرامج التخصصية على الحاسب وإعداد عروض تقديمية مصاحبة للأنشطة التعليمية

قررت وزارة التعليم العالي إجراء امتحانات الطلاب بالفرق النهائية بالجامعات؛

٤٠ ألف طالب
وطالبة من الفرق
النهائية يؤدون
امتحاناتهم

تجري امتحانات السنوات النهائية
بالجامعات أول يوليو ٢٠٢٠

تحدد كل جامعة جدول الامتحانات
الخاص بطلابها من الفرق النهائية

تطبق عدة إجراءات لتجنب الإصابة بالفيروس

التباعد بين الطلاب مترين
على الأقل وإرتداء الكمامات
الوقائية من فيروس كورونا
يتم تعقيم كافة الأبنية
وتطهيرها بشكل مستمر



حركة النقل والمواصلات

- **تطهير وتعقيم الشاحنات الصادرة والواردة والوحدات البحرية من قاطرات ولنشات وكافة المنشآت وصلات الوصول والسفر بالموانئ وتطهير وتبخير الحاويات قبل التفريغ وتطهير معدات الشحن والتفريغ ووسائل نقل العاملين وذلك بمعرفة الشركات المتخصصة وتحت إشراف الحجر الصحي.**
- **التنسيق مع الشركات المنفذة للمشروعات للعمل بنظام الورديات لتقليل التجمعات.**
- **قيام الهيئة القومية للأنفاق بتعقيم مواقع تنفيذ المرحلة الرابعة والثالثة، من الخط الثالث للمترو، وتعقيم مواقع تنفيذ القطار الكهربائي، فضلاً عن استمرار تعقيم قطارات ومحطات المترو للخطوط الأولى والثاني والثالث، وتوزيع الكمادات على المواطنين بالمجان، ودفع قطارات إضافية في أوقات الذروة منعاً لتكدس المواطنين.**
- **التطهير والتعقيم المستمر لمحطات السكك الحديدية ومواقع عمل الورش والأجهزة والمعدات والقطارات، وتعديل جداول التشغيل اليومية لقطارات السكك الحديدية بما يتماشى مع قرار حظر حركة المواطنين، وتوفير اتوبيسات لنقل ركاب القطارات المتعطلّة مع توفير كمادات للمواطنين المستخدمين للقطارات ومحطات المترو.**
- **تطبيق الإجراءات التدابير والوقائية في كافة الموانئ وعدم السماح بدخول السفن والتراكي على أرصفة الموانئ أو نزول الركاب وطاقم السفينة إلا بعد إنهاء كافة الفحوصات الطبية.**
- **تنفيذ حملات تطهير وتعقيم لجميع الساحات والمواقف الرسمية والعشوائية ووسائل المواصلات بصفة دورية على مدار اليوم.**

- **التوعية المستمرة للسائقين والركاب لاتخاذ إجراءات السلامة** ولبس الكمامات وعدم لمس الأسطح عند الركوب والنزول والحفاظ على مسافات كافية بين المواطنين ونشر الملصقات للتعريف والتوعية بالفيروس.
- **التأكيد على التباعد الاجتماعي بمبنى المطار ووضع العلامات الإرشادية** بجميع صالات السفر والوصول، وكذلك وضع ضوابط لتخفيف التكدس للمطار خاصة أماكن الكونترات وشبابيك الجوازات وأماكن التفتيش.
- **التنظيف والتطهير الدوري لصالات الوصول** مرة كل ٥ ساعات وتصل إلى مرة كل ٣ ساعات أو بعد كل رحلة في المطارات ذات كثافة التشغيل العالية
- تشجيع استخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات الدفع وطباعة بطاقة صعود الطائرة.
- التخلص الآمن من نفايات الطائرات واعتبارها مخلفات خطرة، وتخصيص آخر صفين في الطائرة لعزل الركاب الذين قد تظهر عليهم أعراض مرضية، وتخصيص أحد أفراد أطقم الضيافة للتعامل معهم.



خليك في البيت

قدمت عدد من الوزارات أنشطتها المختلفة على شبكة الإنترنت وذلك لتشجيع المواطنين على الجلوس في المنازل واستثمار أوقاتهم خلال فترة الإجراءات الاحترازية.

- اتخذت وزارة الاتصالات عدد من الإجراءات لتشجيع المكوث في المنزل أبرزها زيادة السعة الشهرية لمستخدمي الإنترنت المنزلي بمقدار ٢٠٪ من السعة الخاصة بالمستخدم مجاناً بتكلفة تقديرية ٢٠٠ مليون جنيه تحملتها الحكومة، بالإضافة إلى تشجيع الاعتماد على طرق الدفع الإلكترونية في شحن الرصيد من خلال منح المشترك ٣٠ ضعف الشحنة مجاناً وخدمات يستخدمها في الاتصال أو الإنترنت.
- أطلقت وزارة الثقافة مبادرة (خليك في البيت ... الثقافة بين إيديك) لبث فعاليات ثقافية وفنية على قناة وزارة الثقافة على موقع اليوتيوب وتنوع المحتوى بين (الحفلات الموسيقية العربية والكلاسيكية، أفلام تسجيلية، حفلات فرق الباليه، مسرحيات للكبار والأطفال، جولات افتراضية للمتاحف).
- وصلت نسب جذب الجمهور على قناة وزارة الثقافة أكثر من ٢٧,٨ مليون زائر، كما تخطت الاشتراكات في القناة حاجز ١٠٤ ألف مشترك منذ إنطلاقها، وساعات مشاهدة أكثر من ٢٣٠ ألف ساعة، من ٢٨ دولة.



- رفع كفاءة ٤٩ موقع ثقافي على الإنترنت واستغلال فترة توقف الأنشطة في صيانة خشبات المسارح وصيانة المعدات، ووصل عدد زيارات الموقع الإلكتروني ما يزيد عن ٦٠ ألف زيارة.
- إطلاق المنصة الرقمية للورشة الدائمة لإعداد وتدريب الممثل "ابداً حلمك أون لاين" وبلغ عدد متابعيها ٨٣ ألف مشاهد خلال ٤٠ حلقة.
- إطلاق وزارة السياحة والآثار لجولات افتراضية لعدة متاحف ومواقع أثرية، وذلك في إطار مبادرة "اكتشف مصر من بيتك" خلال فترة توقف الحركة السياحية، بالإضافة إلى استحداث شعارات دعائية جديدة، ExperienceEgyptFromHome، ExperienceEgyptSoon #SameGreatFeelings. وتم نشر فيلم دعائي في إطار حملة Same Great Feelings، بعنوان "رحلة سائح في مصر" على منصات التواصل الاجتماعي المصرية والعربية والدولية.



الأنشطة الثقافية

أكثر من ٢٧,٨ مليون زائر على قناة
وزارة الثقافة.

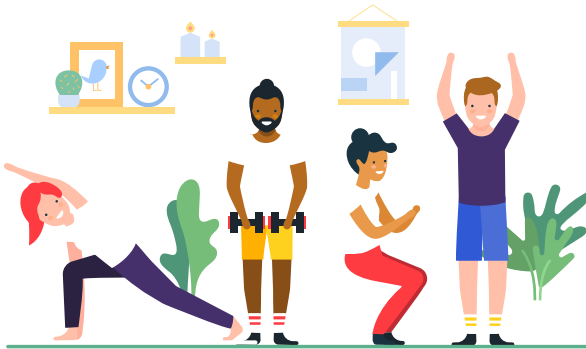
ما يزيد على ٢٣ ألف ساعة
مشاهدة من ٢٨ دولة.

رفع كفاءة ٤٩ موقع ثقافي على
الإنترنت.

الرياضة والأنشطة الشبابية

قامت وزارة الشباب والرياضة برقمنة المشروعات وتحويلها كافة إلى مشروعات رقمية وتنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات أون لاين تناسب فئات الأسرة المصرية ومن أبرزها:

- إنشاء منصة للخدمات والألعاب الإلكترونية وتنفيذ مشروعاتها برعاية شركات عالمية مثل (جوجل – أمازون – فيس بوك).
- التنسيق مع أكبر الأندية الصحية المتواجدة في مصر لتصوير تدريبات رياضية أون لاين وبثها من خلال بوابة وزارة الشباب والرياضة.
- تحويل الدورات التدريبية للطب الرياضي لحملات توعية بالتنسيق مع وزارة الصحة لبثها على الصفحة الرسمية وقنوات التواصل الاجتماعي.
- إطلاق مسابقة Egy Talents For Kids كأول مسابقة رسمية للأطفال على مواقع التواصل الاجتماعي لاكتشاف المواهب في كافة المجالات مثال (الرسم، فن الطهي، الغناء، مهارات رياضية فردية، تمثيل).
- انطلاق مسابقة «اعرف بلدك»، وإطلاق مسابقة إقرأ واكسب والتي تهدف إلى توجيه الشباب لقراءة أعمال أدبية محددة بحيث يقوم الشاب بتلخيص العمل بعد الانتهاء من قراءته وإرساله عن طريق موقع الوزارة لتحكيمه.
- تقديم تدريبات أون لاين والمتاحة على صفحة وزارة الشباب والرياضة <https://www.tawarwghayar.com> وتشمل ما يلي: تدريبات التكنولوجيا والبرمجيات – رياضة وإدارة الأعمال – تنمية المهارات الحياتية والوظيفية – بالإضافة إلى فرص وظيفية على بنك التوظيف.
- إتاحة الأدلة الاسترشادية الخاصة بعودة النشاط الرياضي على البوابة الإلكترونية للوزارة.



٣ - تعزيز البنية التحتية الطبية وتوفير المستلزمات والسلع الاستراتيجية

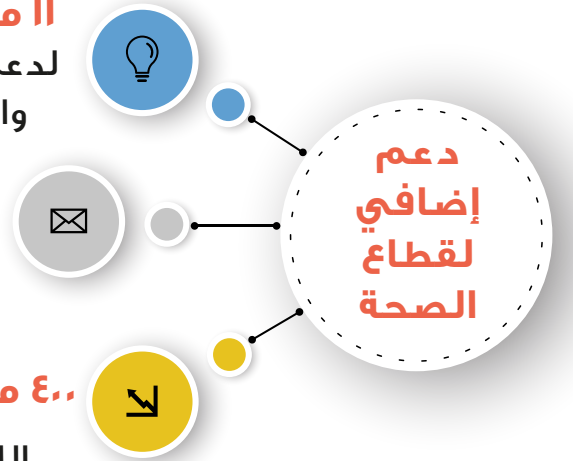


تبنّت الحكومة عدد من الإجراءات الفورية لمواجهة الأزمة وبما يسمح بتوفير الدعم اللازم للقطاع الطبي وتدعيم البنية التحتية الطبية وتوفير المستلزمات الوقائية المطلوبة.

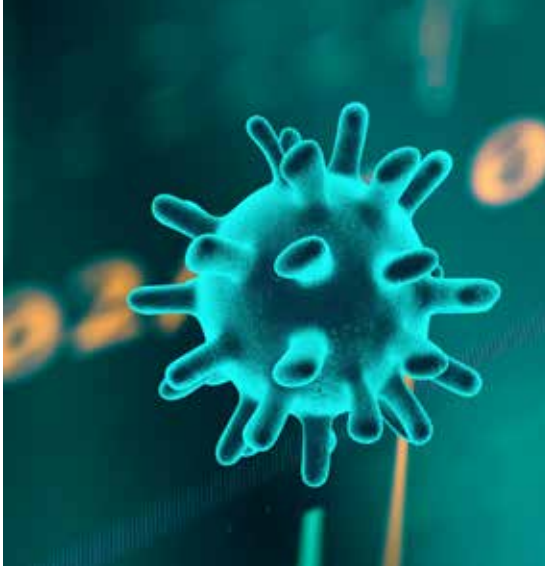
١١ مليار جنيه مخصصات إضافية تم ضخها لدعم القطاع الصحي وتلبية الإحتياجات الملحة والحتمية من الأدوية والمستلزمات الطبية.

٢,٨ مليار جنيه زيادة بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥% وزيادة مكافآت أطباء الإمتياز.

٤٠٠ مليون جنيه سنوياً لتعيين الكوادر الطبية اللازمة لدعم قطاع الصحة في مواجهة كورونا.



- حرصت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لدعم كافة قطاعات الدولة، لاسيما الصحة والتعليم، فضلاً عن توفير الاعتمادات اللازمة للمحافظات لتغطية كافة احتياجاتهم الاستثمارية ونفقات التصدي للجائحة.



تولي الهيئة المصرية للشراء الموحد التدبير المباشر وبشكل فوري لاحتياجات كل مستشفى على حدة، سواء تابعة لوزارة الصحة والسكان، أو المستشفيات الجامعية، والمعامل المركزية، وأي كيان آخر تحدده وزارة الصحة والسكان، والاحتياجات الأساسية اللازمة لمدة أسبوعين على الأقل.

قيام وزارة التجارة والصناعة بإلزام الشركات المصرية المنتجة والمستوردة للمستلزمات الطبية (البديل الواقية، جواناتيات لاتيكس، ماسك جراحي، قناع واقى، نظارة واقية) بتوريد منتجاتها

ومخزونها وفقاً لتعاقداتها مع وزارة الصحة والسكان وهيئاتها وجهاتها التابعة والمستشفيات الجامعية إلى الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي.

قامت وزارة التجارة والصناعة بإصدار قرار بوقف تصدير الكحول بكافة أنواعه ومشتقاته، وكذا قرار وقف تصدير الماسكات الجراحية (أقنعة للوجه كامات) ومستلزمات الوقاية من العدوى لمدة ثلاثة أشهر الصادرين في ١٧ مارس ٢٠٢٠.

توفير احتياطي استراتيجي من كافة المستلزمات الطبية يكفي لمدة (١٥) يوم بجميع المستشفيات والمراكز الطبية، وخاصة مستشفيات الفرز والعزل والمستشفيات الواقعة في أماكن بعيدة، مع ضمان توفير المستلزمات الطبية اللازمة للفترة التالية قبل الانتهاء بـ (٧) أيام على الأقل.

في إطار الجهود المبذولة لمواجهة الفيروس وما يرتبط بها من أهمية التركيز على استغلال كافة الطاقات المتاحة فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

البنية التحتية الطبية:

- تفعيل عمل ٣٤٠ مستشفى عام ومركزي لتقديم الخدمة الطبية لمصابي فيروس كورونا في مختلف محافظات الجمهورية وذلك بنهاية مايو ٢٠٢٠.
- الانتهاء من تحويل ٧٧ مستشفى حميات وصدر الى مستشفيات عزل لاستقبال وعلاج الحالات المشتبه بها، والمصابة بفيروس كورونا.
- ٣١ مستشفى جامعياً تم تخصيصهم لتقديم خدمات العزل الصحي والعلاجي لحالات كورونا على مستوى الجمهورية.
- وضع عدد من مراكز الشباب وبيوت الشباب والمدن الشبابية أمام تصرف وزارة الصحة، وأصبحت جاهزة لاستقبال المصابين بفيروس كورونا وتم اختيار عدد من بيوت ونزل الشباب وفق معايير متفق عليها لتكون مناسبة عند الحاجة لها.
- تجدر الإشارة إلى قيام وزارة التضامن الاجتماعي بتوفير مستلزمات وقاية شخصية وأجهزة طبية ووجبات غذائية للعاملين بالمستشفيات وذلك بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٢٢٢ مليون جنيه، ومن أبرز جهود الوزارة في هذا الإطار، توفير عدد ٧٠ جهاز تنفس صناعي وصيانة ٨٤ جهاز آخر.
- تقوية شبكات المحمول العاملة في نطاق مستشفيات العزل التي تحددها وزارة الصحة والسكان على مستوى الجمهورية وذلك بالتنسيق مع وزارة الاتصالات.
- تخصيص ٥٧ معمل علي مستوى الجمهورية لإجراء تحليل فيروس الكورونا (٤٠ تابعين لوزارة الصحة والسكان و١٧ تابعين للمستشفيات الجامعية).

- في ضوء حدوث نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية للحالات المخالطة لمصابي كورونا بالصيدليات نتيجة التكاليف على شراء الأدوية الزائد عن الحاجة، أعلنت وزارة الصحة والسكان في ٣٠ مايو ٢٠٢٠، عن إطلاق سيارات القوافل العلاجية في محافظات الجمهورية لتوزيع حقيبة للمخالطين للحالات المصابة تتضمن المستلزمات الوقائية والأدوية اللازمة لمكافحة انتشار العدوى، وتم توزيع عشرات الآلاف من الحقائب في مختلف المحافظات.



بروتوكولات علاج وزارة الصحة للحالات المصابة بالفيروس



إصدار أول بروتوكول مصري لعلاج الحالات الإيجابية



تشدين المنظومة الإلكترونية لمتابعة حالات الاشتباه والمخالطين



إصدار أول تعريف لحالات الاشتباه والحالات الإيجابية



تحديث ثالث إصدار بروتوكول العلاج لفيروس كورونا المستجد- مايو ٢٠٢٠



إصدار دليل مكافحة العدوى للتفشي الوبائي بـ فيروس كورونا المستجد- مايو ٢٠٢٠



تحديث ثاني إصدارات تعريف الحالة ولبروتوكولات العلاج - إبريل ٢٠٢٠



لقاء السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء مع السيد الدكتور نقيب الأطباء ٢٨ مايو ٢٠٢٠

التأكيد على تقدير الدولة للجهود التي تقوم بها الأطقم الطبية لمواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد.

تقديم الدعم والمساندة لجميع أفراد الأطقم الطبية للقيام بدورهم في تقديم الخدمة الطبية للمواطنين. تكاتفنا معاً هو السبيل لتخطي هذه المحنة التي يمر بها العالم.

مصر دوماً قيادة وحكومة وشعباً، تتكاتف في وقت الأزمات، لتحقيق هدف واحد هو المصلحة العامة لهذا الوطن وأبنائه.





توجيهات السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء خلال اجتماع المجموعة الطبية - ٣١ مايو ٢٠٢٠

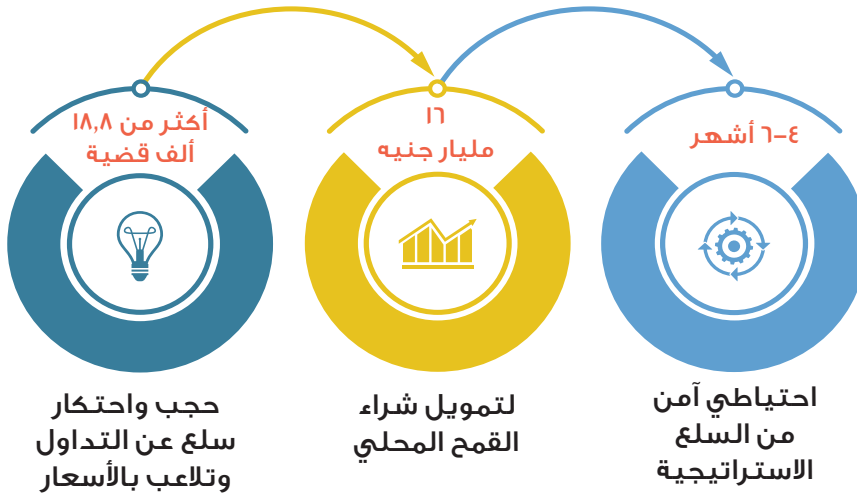
- قيام هيئة الشراء الموحد بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان، بضرورة توافر جميع المستلزمات الطبية بالمستشفيات، والتأكد من صرف هذه المستلزمات لجميع الأطقم الطبية، وعدم الاكتفاء بالاطمئنان لوجودها بالمخازن فقط.
- تفعيل لجنة الأزمات القائمة بكل محافظة، وأن يكون هناك مرور يومي من جانب السادة المحافظين ومسؤولي الجهات المختلفة، بما فيها ممثلو الجهات الرقابية، على المستشفيات؛ وذلك للتأكد من توافر المستلزمات الطبية، وكذا وجود الأطقم الطبية، وتقديم خدمة جيدة للمواطنين بالمحافظات.
- تكليف الوزراء المعنيين بوضع ضوابط للمستشفيات الخاصة التي بدأت تشارك في علاج المواطنين من فيروس كورونا، بحيث يكون هناك سقف محدد لتكلفة العلاج.

الاستفادة من المدن الجامعية ونزل الشباب كمقرات لاستقبال المصابين من الحالات غير المتقدمة

- جاهزية ٢٦ مدينة جامعية لتكون مستشفيات عزل بإجمالي طاقة استيعابية ٣٨٥٨٩ غرفة و ٦٩٠٧٠ سريراً، والتعاون مع القوات المسلحة لرفع كفاءة المدن الجامعية.
- تجهيز المدن الجامعية، من خلال تعقيم المباني، وتوفير كمادات وقفازات للوجه وجميع أدوات الوقاية الشخصية، بالإضافة إلى تجهيز العيادات الطبية للعمل على مدار ٢٤ ساعة يوميًا، لسرعة التعامل مع أي حالات مرضية طارئة، وتزويد المدينة الجامعية بالأدوية التي تحتاجها، بجانب تشغيل الكافيتريات بكامل طاقتها، وتوفير كميات كافية من المأكولات والمشروبات.
- قامت وزارة الشباب والرياضة بتسليم عدد من المنشآت لوزارة الصحة والسكان والجهات المعنية ليتم استخدامها كحجر صحي بمختلف المحافظات بإجمالي عدد غرف ٩٩٨ وبلغت قوتها الاستيعابية ٣٧٩٩ فرد.
- كما أعدت وزارة الشباب والرياضة عدد آخر من المنشآت في المدن الشبابية ومراكز التعليم المدني وبيوت الشباب ونزل الشباب في المحافظات المختلفة لتكون جاهزة للاستخدام ووضعها تحت تصرف أجهزة الدولة فور طلبها بإجمالي عدد غرف ١٩٨٧ بقوة استيعابية ٨٠٧٩ فرد.

توفير السلع الغذائية:

- توفير احتياطات آمنة وأرصدة كافية من السلع لعدة شهور حيث يكفي المخزون الاستراتيجي من القمح والأرز والسمن والمكرونة لمدة تتراوح من ٤-٦ أشهر، بينما يكفي المخزون الاستراتيجي من السكر والزيت واللحوم والدواجن أكثر من ٦ أشهر.
- ضمان توريد أكبر كمية ممكنة من القمح المحلي، لمواجهة احتمالات امتناع بعض الدول تصدير شحنات من القمح للخارج حيث أتاحت وزارة المالية ١٦ مليار جنيه لتمويل شراء القمح المحلي والذي بلغ نحو ٣,٤٨ مليون طن خلال موسم التوريد المنقضي.
- حظر استيراد السكر الأبيض والخام لمدة ٣ أشهر لحماية الصناعة الوطنية من تقلبات أسعار السكر العالمية الناجمة عن هبوط أسعار البترول لأدنى مستوياتها والتي أدت إلى هبوط أسعار السكر وبصفة خاصة السكر الخام بنسبة ٣٠٪.



- **قامت وزارة التجارة والصناعة باصدار قرار بوقف تصدير البقوليات في ٢٨ مارس ٢٠٢٠، وذلك لمدة ٣ أشهر لتوفيرها للسوق الداخلي ثم قامت الوزارة بإلغاء هذا القرار في ١٥ يونيو ٢٠٢٠، وذلك على أن يتم وقف تصدير البقوليات من صنفى العدس والفلول فقط لمدة ٣ أشهر.**
- **تشكيل غرفة عمليات مركزية بديوان عام وزارة التموين لمتابعة كافة مديريات التموين على مستوى الجمهورية للمرور على كافة مخازن الجملة والأنشطة التموينية والمخابز للتأكد من توافر السلع بالمنافذ التموينية وانتظام صرفها للمواطنين.**
- **اضطلعت وزارة الداخلية بدور فعال في متابعة رصد السلع الغذائية والأساسية والكميات المعروضة منها في الأسواق ورصد أية نواقص إن وجدت والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لضخ كميات إضافية من السلع.**
- **أسفرت الحملات المكثفة لأجهزة وزارة الداخلية عن ضبط ما يزيد عن ١٨,٨ ألف قضية حجب واحتكار سلع عن التداول وتلاعب بالأسعار واتخاذ الإجراءات حيالها.**
- **إطلاق وزارة الداخلية للمرحلة الثانية عشر من مبادرة كلنا واحد اعتباراً من الأول من أبريل ٢٠٢٠ وحتى نهاية الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك بعدد ٧٧٦**



فرع تابعة لعدد ١٨ سلسلة تجارية فضلاً عن مشاركة المنافذ التابعة لمنظومة أمان على مستوى الجمهورية لعرض السلع الغذائية والمواد التموينية بأسعار مخفضة.

استعدادات القوات المسلحة لمواجهة الأزمة

- رفع درجة الاستعداد لعدد (٤٥) مستشفى عسكري بإمكانيات (١٢١٩٠) سرير منهم (١٤٠٠) سرير رعاية مركزة مزودة بعدد (٦٩٢) جهاز تنفس صناعي.
- تخصيص (٢٢) مستشفى عزل بإجمالي طاقة (٢٩٩٩) سرير منهم ٣٠١ سرير رعاية مركزة مزودة بـ ١٤٠ جهاز تنفس صناعي لصالح القطاع المدني.
- افتتاح مستشفى القوات المسلحة للعزل الصحي بالمنارة بطاقة ٤٠٠٠ سرير.
- تطويع (٤) مستشفى ميداني متنقل بطاقة (٥٠٢) سرير مجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية لتقديم خدمة العلاج والعزل الطبي جاهزة للدفع في كافة الإتجاهات الاستراتيجية طبقاً للموقف.
- تخصيص (١١) جهاز تحليل عينات بالمعامل المركزية والمستشفيات العسكرية والمعامل الميدانية المتنقلة، بإمكانيات تحليل تصل إلى (٢٢٠٠) عينة/ اليوم.



- تجهيز (١٠٠٠) عربة إسعاف منهم (٤٧٢) عربة عناية مركزة بإجمالي طاقة إخلاء (٤٠٠٠) حالة / اليوم ، ومنهم عدد (٤٠٠) عربة إسعاف لصالح دعم منظومة الإخلاء الطبي للقطاع المدني،
- تطويع (٧٥٠) مركبة مختلفة الأنواع، لتنفيذ أعمال تطهير المنشآت المدنية والأماكن المفتوحة.
- تطويع وحدات طرد الدخان العملاقة لتطهير المسطحات والمباني.
- تطوير خطوط إنتاج مصنع الماسكات الطبية ليعمل بمتوسط طاقة إنتاجية ١٠ ألف ماسك/ اليوم والاحتفاظ باحتياطي إجمالي ٥ مليون ماسك.
- توجيه طاقات مصانع إنتاج الكلور والصودا الكاوية لإنتاج ما يزيد عن ٣٠٠ طن يومياً بالتركيزات المختلفة التي تناسب جميع أعمال التطهير بالإضافة إلى تطويع خطوط الإنتاج لصالح إنتاج البدل الواقية، مستهدف الوصول لإنتاج ٥٠ ألف بدلة.
- تدريب المجتمع المدني وشباب الجامعات على أعمال التعقيم والتطهير.



- الاحتفاظ بوقود مشترك من صنفى البنزين - السولار بالمستودعات الاستراتيجية العسكرية لتحقيق متطلبات الدولة لمدة ١٠ أيام.
- توفير احتياطي من الأصناف الغذائية اللازمة لتعبئة حصص غذائية وتوزيعها على كافة محافظات الجمهورية فضلاً عن الاحتفاظ بأصناف مواد غذائية تكفي لإعاشة مليون فرد لمدة ثلاثة شهور..
- تخصيص (٣٢) خط إنتاج خبز متحرك بالإضافة لعدد (٩) مجمع إنتاج خبز لدعم قدرات إنتاج الخبز بالدولة لإنتاج حتى (٦٢٠) ألف رغيف / يوم، مع إمكانية الدفع بالخطوط المتحركة بمختلف محافظات الجمهورية طبقاً للموقف.
- تخصيص ٢٠٠٠ مقطورة طهي ميدانية لتجهيز وجبات غذائية طازجة بإجمالي نصف مليون وجبة / اليوم.



المصانع الوطنية توفر المستلزمات الوقائية للسوق المحلي:

كان لوزارة الإنتاج الحربي وشركات قطاع الأعمال العام دور رئيسي في تلبية الطلب المحلي المتزايد على المستلزمات الوقائية كالكمادات والمطهرات ومستلزمات التعقيم المختلفة من جانب المواطنين وجهات الدولة المختلفة وذلك في ضوء التدابير المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا.

- ضاعفت مصانع وزارة الإنتاج الحربي إنتاجها لتلبية الطلب المحلي على المنتجات الوقائية وقامت بتوريد سوائل التطهير والكمادات للجهات المختلفة بالدولة حيث تم توريد ١٢٩٨ بوابة تعقيم وتوزيعها على لجان الثانوية العامة بمختلف المحافظات، وتصنيع مقطورات التعقيم وكبائن التعقيم الذاتي وإنتاج سوائل التطهير المختلفة.



- إنتاج ما يزيد عن ١٢ مليون كمامة جراحية و٨,٥ مليون كمامة قماشية و ٢ مليون كمامة بفلتر وبدون فلتر. كما أنه تم تصنيع ٢ عينة أولية لجهاز التنفس الصناعي الذي يعمل على مساعدة المرضى على التنفس في المراحل الأولية من المرض.
- رفعت الشركات التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية إنتاجها من المطهرات والكحول الإيثيلي، وصل الإنتاج من المطهرات إلى ٤ طن يومياً، فضلاً عن توجيه شركة مصر لصناعة الكيمائيات برفع إنتاجها من المطهرات والمنظفات (هيبوكلوريت الصوديوم) إلى ١٢٠ ألف طن سنوياً وقامت الشركة بتلبية احتياجات الشركات والمستشفيات والوزارات والمحافظات والهيئات والشركات من هذا المنتج.
- أتاححت وزارة التجارة والصناعة لكافة المنشآت الصناعية الإشتراطات الفنية لإنتاج الكمادات المصنوعة من القماش والتي تم اعتمادها من وزارة الصحة والسكان وأصدرتها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، كما تم إتاحة المستندات اللازمة لحصول المصانع على موافقة تصنيع الكمادات المصنوعة من القماش من الهيئة العامة للتنمية الصناعية. ومن المستهدف تصنيع ٨ مليون كمادة من القماش كمرحلة أولى وتوريدها للهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي بهدف توفيرها لكافة جهات الدولة.
- الإعداد لطرح ٤٠ مليون كمادة قماشية مستدامة على البطاقات التموينية بالتنسيق مع الهيئة المصرية للشراء الموحد ووزارة الإنتاج الحربي.





٤- الحد من تداعيات كورونا على المواطن والاقتصاد المصري

في ضوء التداعيات العالمية والداخلية لانتشار الفيروس وما تم اتخاذه من تدابير وقائية واحترازية، فقد سارعت الحكومة نحو التخفيف من وطأة الأزمة على المواطن المصري وكذا دعم عدد من القطاعات التي تضررت بشكل كبير من انتشار الفيروس مع العمل على الحفاظ على النشاط الإقتصادي والكيانات الإقتصادية

توجيهات رئاسية شاملة لمواجهة تداعيات كورونا



أولاً: التخفيف من تداعيات الأزمة على المواطن المصري

- **زيادة أجور العاملين والموظفين بالدولة** خلال موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث سيتم منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي، وكذلك منح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة ١٢٪ كنسبة من المرتب الأساسي.
- صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠٢٠ بتقرير حد أدنى للعلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية ومنح علاوة خاصة لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية وزيادة الحافز الإضافي للعاملين بالدولة، وذلك بمنح حافز إضافي بلغت قيمته ما بين ١٥٠ إلى ٣٧٥ جنيه شهرياً، يتم منحه لكل العاملين والموظفين لتحسين مستوى معيشتهم، بداية من يوليو ٢٠٢٠.
- **زيادة حد الإعفاء الضريبي** خلال موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، من ٨ آلاف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه.
- **استحداث شريحة ضريبية جديدة** بقيمة ٢,٥٪ لأصحاب الدخل المنخفضة.
- **إقرار إعفاء شخصي بقيمة ٩ آلاف جنيه سنوياً للعاملين لدى الغير** "الموظفين" الذين يبلغ دخلهم السنوي ٢٤ ألف جنيه أو أقل.
- **ضم القطاع الزراعي لمبادرة ١٠٠ مليار جنيه وتخصيص التمويل المدعم للمزارعين،**

١١ مليار جنيه

**لأصحاب المعاشات
لتحسين**

**ظروفهم المعيشية
مخصصات بموازنة
٢١/٢٠**

- **ضم العلاوات الخمسة بنسبة ٨٠٪ من الأجر الأساسي وإقرار علاوة دورية بنسبة ١٤٪ لأصحاب المعاشات لتحسين أحوالهم المادية والمعيشية.**
- **تمديد الجدول الزمني لرفع دعم الكهرباء لتخفيف الأعباء عن المواطنين من خلال صدور قرار وزير الكهرباء والطاقة المتجددة رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بتحديد تعريفة بيع الطاقة الكهربائية للخمس سنوات القادمة اعتباراً من ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث كان من المقرر أن تنتهي الحكومة من رفع دعم الكهرباء بالكامل بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ .**
- **الموافقة على إصدار شهادة للأطباء وطاقم التمريض تحت مسمى «إيد واحدة» من خلال بنك ناصر الاجتماعي، حيث يتم إتاحة الشهادة لمدة عام بعائد ١٥,٥٪، تبدأ قيمة الوديعة من ١٠٠٠ جنيه، ومضاعفتها ولا تزيد عن مليون جنيه للشخص الواحد ويتم احتساب العائد من اليوم التالي للإيداع، كما يمكن استردادها بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها.**
- **إعفاء المشروعات الاستثمارية المقامة بنظام حق الانتفاع داخل مراكز الشباب من جميع المدفوعات الخاصة بالقيم الإيجارية لحين عودة الأنشطة.**
- **تعقيم وتطهير كافة دور الرعاية بشكل دوري، وتقديم تيسيرات تأجيل دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم بالقطاع الخاص لمدة ٣ أشهر.**
- **التنسيق بين وزارات التضامن والاتصالات والتنمية المحلية لتنظيم عملية صرف المعاشات الشهرية بمنافذ الصرف.**
- **مد فترات العمل بالعيادات الخارجية بصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي وتطوير خدمات تأهيل مرضى الإدمان عن بعد، مثل توفير برامج التأهيل النفسي من خلال أحد التطبيقات الإلكترونية وكذا جلسات أون لاين بشكل مستمر على الموقع الرسمي للصندوق.**

- إضافة ١٤٢ ألف أسرة جديدة من الفئات الأولى بالرعاية لبرنامج «تكافل وكرامة» مع بداية الأزمة، وصرف المساعدات النقدية لهم اعتباراً من منتصف أبريل ٢٠٢٠ تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بوجود آليات لمساعدة هذه الفئات.
- تنسيق رفيع المستوى بين وزارة التضامن وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، حيث تم إنشاء قاعدة بيانات موحدة بين الوزارة والجمعيات الأهلية للمرة الأولى في مصر، وذلك لتسجيل الجهود المبذولة والمواطنين المستفيدين
- بلغ إجمالي الخدمات والإعانات المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الأهلية نحو ٢٠ مليون خدمة بتكلفة إجمالية بلغت ١,٧ مليار جنيه وقد استفاد منها نحو ٦٤ مليون فرد، ومن أبرز أشكال الخدمات، تقديم الأغذية والكساء والمنظفات والمطهرات وتوصيل خدمات لمنازل المسنين وتوزيع أجهزة طبية ومستلزمات وقاية شخصية.



- إطلاق صندوق "تحيا مصر" أكبر قافلة للمساعدات الإنسانية وهي المرحلة الثالثة من مبادرة "نتشارك .. هنعدي الأزمة" لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، القافلة يتم تنظيمها بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي و٢٠ مؤسسة مجتمع مدني وطنية، تستهدف الوصول إلى ٣٠٠ قرية من القرى الأولى بالرعاية في ١٦ محافظة.

تقوم القافلة على محورين



ضخ المستلزمات الطبية

دعم ٢٦ مستشفى حميات
وصدر في ٢٣ محافظة،
وتشمل المستلزمات الطبية:
٢٠ بوابة تعقيم، و١٠ آلاف
عبوة تعقيم، وألف كاشف
طبي،
و٥٠ ألف كمادة طبية.

توزيع مساعدات غذائية وملابس

٣٠٠ ألف كرتونة مواد غذائية،
بإجمالي ٣ آلاف طن مواد
غذائية،
١٣ طن دواجن،
١٠ طن خضراوات،
٣٠٠ ألف قطعة حلوى للأطفال،
١٠٠ ألف قطعة ملابس جديدة

تقديم الخدمات التمويلية بشكل أيسر للمواطن

١٦٨ ألف بطاقة تموينية جديدة تم إصدارها
منذ بدء أزمة كورونا وحتى يوليو ٢٠٢٠

مد فترة **صرف سلع نقاط الخبز** حتى نهاية
الشهر منعاً للتكدس والزحام

تعديل مواعيد ونظام صرف السلع التموينية فيما
يقارب **٣٥ ألف** منفذ تمويني لتصبح من الساعة
السابعة صباحاً حتى الساعة مساءً.

عقد شراكات مع منصات **التجارة الإلكترونية**
لتوفير السلع والمنتجات الغذائية بخصوصيات
تصل إلى **٣٠%**

طرح أعداد كبيرة من **الكوبونات للسلع**
الغذائية به منافذ الشركة القابضة
للصناعات الغذائية

إتاحة عدد من **الخدمات المتعلقة بالبطاقات**
التمويلية إلكترونياً من خلال موقع دعم مصر دون
حاجة للمواطن للذهاب إلى مكتب التموين.

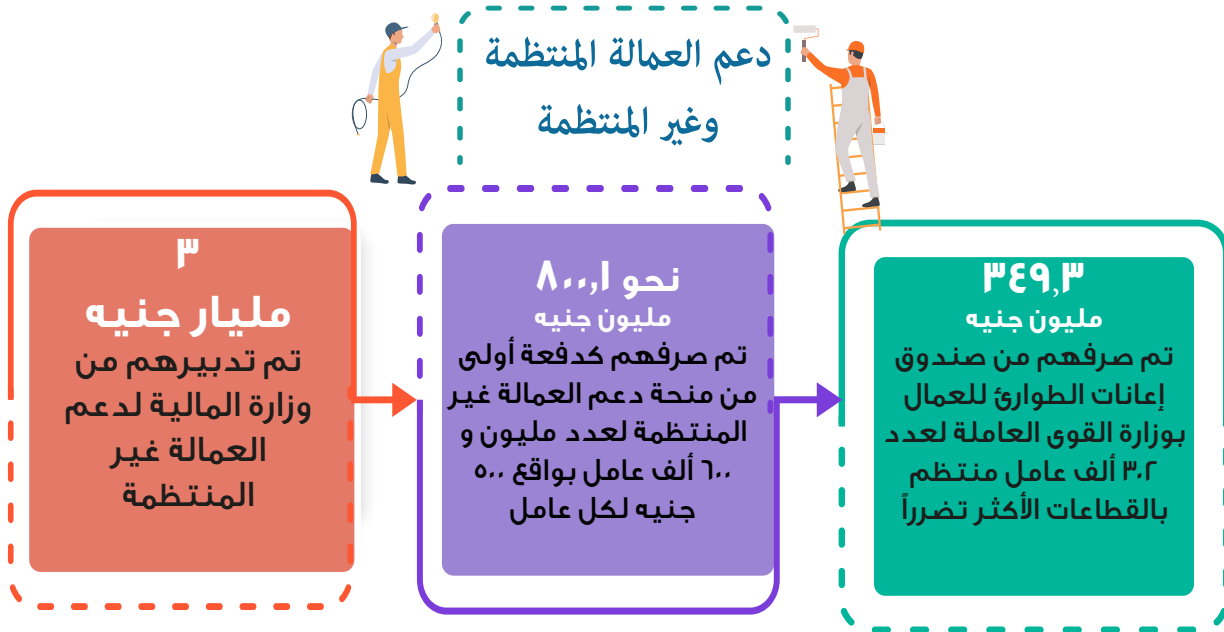


مساندة العمالة المتضررة

- في ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية، أولت الحكومة اهتماماً بالغاً بتخفيف تداعيات كورونا على العمالة، -المنتظمة وغير المنتظمة- حيث تولت لجنة دعم العمالة غير المنتظمة وغير المسجلة بقواعد البيانات والمشكلة برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء والسيدة الدكتورة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية - مقررأ - وعضوية السيدين وزيرى القوى العاملة والتضامن الاجتماعي، تنسيق الجهود التي أسفرت عن صرف منحة استثنائية بمبلغ ١٥٠٠ جنيه للمتضررين مقسمة على ثلاث دفعات.
- تم صرف الدفعة الأولى لعدد مليون و٦٠٠ ألف و٢١٦ عامل بتكلفة قدرها ٨٠٠ مليون جنيه من حساب الرعاية الاجتماعية والصحية للعمالة غير المنتظمة بوزارة القوى العاملة.



- صرف الدفعة الثانية والثالثة لعدد مليون و٦٠٠ ألف و٢١٦ عامل بتكلفة قدرها ١ مليار و٦٠٠ مليون و٢١٦ ألف جنيه بتمويل من وزارة المالية وصندوق التبرعات ٢٠٣٠.
- الجدير بالذكر أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وضعت خطة شاملة لتيسير صرف منحة العمالة غير المنتظمة من خلال ٤٠٠٠ مكتب بريد على مستوى الجمهورية، مع مد ساعات العمل في مكاتب البريد الرئيسية على مستوى الجمهورية لتشمل فترة مسائية، من الواحدة ظهراً وحتى الخامسة مساءً.
- التعاون مع برنامج الغذاء العالمي WFP لصرف دفعتين لعدد ٤٠ ألف عامل بتكلفة قدرها ٤٠ مليون جنيه.



▪ تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية بقيام صندوق إعانات الطوارئ للعمال بوزارة القوى العاملة بصرف مرتبات العمالة المنتظمة للعاملين في القطاعات المتضررة من فيروس كورونا وفي مقدمتها قطاع السياحة، والغزل والنسيج، والتي تصل إلى صرف ٣٤٩ مليون و ٣٤٧ ألف جنيه لعدد ٣,٢ ألف عامل بـ ٣٤٤٠ منشأة بقطاعي السياحة والنسيج وقطاعات أخرى، وذلك بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسي للعاملين، وهو الحد الذي قام صاحب العمل بالتأمين عليهم به والمثبت في التأمينات بحد أدنى ٦٠٠ جنيه.



التعاون مع منظمة العمل الدولية للتوعية بمخاطر فيروس كورونا واتخاذ الاجراءات الاحترازية للحفاظ على صحة العمال حيث تم:

– التفتيش على ما يزيد عن ٢١ ألف منشأة لضمان توافر الإجراءات الاحترازية واشترطات السلامة والصحة المهنية بالمنشآت.

– توزيع ٢٠٠٠ بوستر توعوي على المنشآت كثيفة العمالة عن طريق مكاتب السلامة والصحة المهنية بمديريات القوى العاملة.

– إعداد وطباعة ٣٠ ألف نسخة من دليل السلامة والصحة المهنية للوقاية والتعايش مع فيروس كورونا وتم نشره في جميع وسائل التواصل الالكتروني والمواقع الاخبارية المختلفة.



ثانياً: دعم القطاعات الأكثر تضرراً والحفاظ على النشاط الاقتصادي

تعرض قطاع السياحة العالمي لأزمة كبرى بسبب تفشى فيروس كورونا وكان قطاع السياحة والآثار والطيران المدني في مصر من أكثر القطاعات تضرراً، حيث تم توجيه الاتحاد المصري للغرف السياحية وغرفة المنشآت الفندقية منذ بداية الأزمة للتعميم على المنشآت الفندقية لإلغاء المناسبات الإجتماعية، وإصدار قرار بإغلاق جميع المتاحف والمواقع الأثرية اعتباراً من ٢٣ مارس ٢٠٢٠ حتى إشعار آخر، وتم اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة على مختلف الأصعدة وذلك على النحو التالي:

- التنسيق مع وزارة الطيران المدني وشركة Air Cairo لإجلاء ما لا يقل عن ٥,٠٠٠ سائح من محافظات جنوب سيناء – البحر الأحمر – القاهرة.

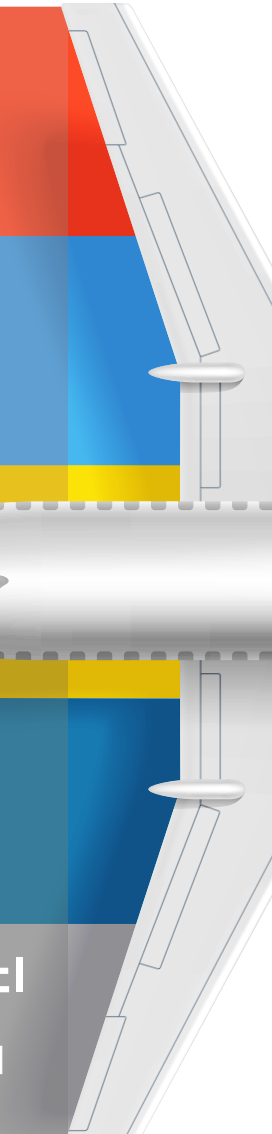


- **عدم مغادرة العاملين بالمنشآت السياحية لمدة ١٤ يوم من تاريخ مغادرة آخر سائح وخضوعهم جميعاً للحجر الصحي لعدم نقل الفيروس إلى محل إقامتهم بمحافظاتهم الأصلية.**
- **صدور قرار المجلس الأعلى للآثار بإعفاء كافة البازارات والكافيتريات في المواقع الأثرية من سداد الإيجارات** لحين عودة حركة السياحة إلى البلاد.
- **صدور قرار السيدة الدكتورة وزيرة البيئة رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٢٠** بسريان تخفيض الرسوم على أنشطة المحميات بمحافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر حتى مارس ٢٠٢١.
- **التوجيه نحو تطبيق عمليات التعقيم للمنشآت الفندقية والسياحية والمناطق الأثرية والمتاحف وفقاً للمعايير العالمية.**
- **تنفيذ زيارات تفقدية للمواقع الأثرية والسياحية في محافظات القاهرة والجيزة والأقصر،** للتأكد من سير عمليات التعقيم على النحو الواجب إتباعه، ولقاء المجموعات السياحية الموجودة التي أشادت بجهود الدولة للحفاظ على سلامة السائحين والعاملين في القطاع السياحي.
- **اعتماد علامة السلامة الصحية (Hygiene Safety)** التي يتعين على جميع المنشآت الفندقية الراغبة في استقبال الزائرين الحصول عليها (مايو ٢٠٢٠).
- **استئناف السياحة الداخلية بالفنادق الحاصلة على شهادة السلامة الصحية** فقط بنسبة إشغال ٢٥٪ من طاقتها الاستيعابية (٧٨ فندق في المرحلة الأولى).
- **زيادة نسبة الإشغال بالفنادق الحاصلة على شهادة السلامة الصحية إلى ٥٠٪** من طاقتها الاستيعابية (١ يونيو ٢٠٢٠).

- **نشر ضوابط استئناف حركة السياحة الوافدة** تشمل ضوابط تشغيل الأنشطة والمنشآت السياحية والفندقية والمطارات وشركات الطيران المصرية والمواقع الأثرية والمتاحف بكافة الشركات السياحية والمنشآت والمنظمات الدولية والسفارات.
- **حصول مصر على ختم «السفر الآمن» من المجلس العالمي للسفر والسياحة** بعد اعتماد المجلس الضوابط التي وضعتها وزارة السياحة والآثار بشأن استئناف الحركة السياحية (١٨ يونيو ٢٠٢٠).
- **إعفاء السائحين الوافدين على متن رحلات الطيران المباشر إلى محافظات (جنوب سيناء، البحر الأحمر، مطروح) من سداد رسوم التأشيرة السياحية حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠**
- **تأجيل سداد وجدولة المديونيات والمستحقات على المنشآت السياحية والفندقية، قابلة للتجديد دون غرامات أو فوائد تأخير.**







فيما يخص قطاع الطيران المدني والذي تأثر بشكل بالغ نظراً لوقف الطيران في ظل الإجراءات الاحترازية، فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات للتخفيف من تداعيات على القطاع والشركات التابعة من أبرزها:

- منح تخفيضات بلغت ٥٠٪ على رسوم الهبوط والإيواء، و ٢٠٪ على رسوم الخدمات الأرضية المقدمة للطيران المباشر إلى مطارات المحافظات السياحية حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٠.
- الاتفاق مع البنوك المحلية لتأجيل سداد أقساط القروض والتسهيلات خلال فترة الأزمة لمدة ٦ أشهر بناءً على مبادرة البنك المركزي المصري .
- التفاوض مع مقدمي الخدمات بالخارج بشأن تأجيل سداد الإلتزامات لحين انتهاء الأزمة الحالية.
- إعادة تسعير كافة الخدمات فيما يتعلق بالمعاملات البيئية لشركة مصر للطيران على أساس التكلفة فقط بدون هامش ربح وذلك حتى انتهاء الأزمة.
- تشغيل طائرات الركاب لشركة الخطوط الجوية لرحلات البضائع خلال فترة الأزمة للمساهمة في تقليل خسائر التشغيل بسبب توقف حركة نقل الركاب بتصديق من سلطة الطيران المدني.

تدبير ٥ مليار جنيه من وزارة المالية لدعم قطاعي السياحة والطيران المدني.

إعفاء كافة البازارات والكافيتريات في المواقع الأثرية من سداد الإيجارات لحين عودة حركة السياحة إلى البلاد.

٥٠٪ نسبة إشغال الفنادق الحاصلة على شهادة السلامة الصحية في الأول من يونيو.

حصول مصر على ختم "السفر الآمن" من المجلس العالمي للسفر والسياحة في ١٨ يونيو.

اعتماد علامة السلامة الصحية (Hygiene Safety) التي يتعين على جميع المنشآت الفندقية الراغبة في استقبال الزائرين الحصول عليها في مايو ٢٠٢٠.



تخفيف العبء على المصنعين ومجتمع الأعمال

حرصت الحكومة على استمرار عمل القطاع الخاص وتوفير السيولة له ليتمكن من الإنتاج ودفع رواتب العاملين، مع وضع عدد من الحوافز والإجراءات التيسيرية لتشجيع عمل الشركات في مجالات إنتاج المستلزمات الطبية والوقائية مع الاعتماد بشكل أوسع على التقنيات الحديثة وذلك في ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة وبما يسهم في الحفاظ على النشاط الاقتصادي وذلك على النحو التالي،

- خفض سعر الغاز المورد للصناعات ليصل إلى ٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بدلاً من ٥,٥ دولار.
- خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ١٠ قروش للكيلو وات/ساعة.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة ٣ أشهر.



- توفير نحو ٣ مليار جنيه للمصدرين حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات، وتشمل سداد ١٠٪ إضافية لكافة المصدرين بحد أدنى ٥ مليون جنيه لكل مصدر، وسداد الدفعة الأولى (٢٠٪) من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لأكثر من ١٠ شركة مصدرة مقابل التزامهم بإجراء توسعات استثمارية إضافية في السوق المحلي.
- استصدار قرار بمد العمل بالرخص والسجلات الصناعية المنتهية لمدة ١٥ يوماً وذلك خلال فترة حظر حركة المواطنين، بالإضافة الى السماح للشركات والمصانع بزيادة ورديات العمل إلى ٣ ورديات يومية لتقليل عدد العمالة في الوردية الواحدة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار الموافقات للمشروعات الجديدة المتقدمة للعمل داخل المناطق الاستثمارية أو تعديل/ إضافة نشاط المشروعات القائمة بمجرد الإخطار وخاصة المشروعات العاملة في مجال تصنيع المستلزمات الطبية، الصناعات الدوائية والسلع الغذائية وذلك لمدة ٦ أشهر.
- منح المشروعات الجديدة المتقدمة للعمل بالمناطق الاستثمارية ترخيص مزاوله



نشاط مؤقت لمدة ٦ أشهر.

- تضمنت مبادرات الهيئة العامة للتنمية الصناعية منح كافة الأراضي والوحدات الصناعية الساري تخصيصها **مهلة مجانية مدتها ٣ أشهر** لاستكمال تنفيذ المشروعات الصناعية دون تحمل المستثمر أي تكاليف أو رسوم تحت أي بند، فضلاً عن تأجيل استحقاق الاقساط والمستحق عليها من فوائد وكافة المستحقات الأخرى للمخصص لهم وحدات صناعية من الهيئة لمدة ٣ أشهر مع عدم تطبيق أي غرامات أو فوائد على التأجيل في السداد.
- استصدار **القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠** بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بإعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبنية بناء على عرض وزير المالية بالتنسيق مع الوزير المختص.
- استصدار **القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٠** ببعض القواعد المالية التي يتطلبها التعامل مع التداعيات التي خلفها الفيروس المستجد بمدد آجال تقديم الإقرارات الضريبية خلال فترة الجائحة أو مدد آجال سداد كل أو جزء من الضريبة المستحقة، وذلك بالنسبة للممولين أو المسجلين في القطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة. وكذلك تقسيط الرسوم أو مقابل الخدمات المستحقة نظير تقديم الخدمات الإدارية لمدة لا تتجاوز ٣ أشهر بدون فوائد قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة.

خفض ضريبة الدمغة على
المقيمين وغير المقيمين.



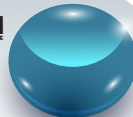
خفض سعر ضريبة توزيعات الأرباح للشركات
المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠% لتصبح ٥%.



الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم
من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل.

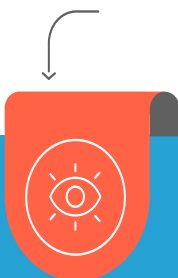


إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية
نهائياً وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين
حتى ٢٠٢٢/١/١.

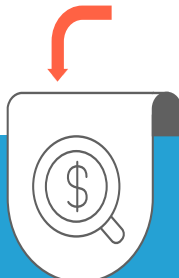


مشروعات
قوانين
أعدتها وزارة
المالية ووافق
عليها مجلس
الوزراء
ومجلس
النواب

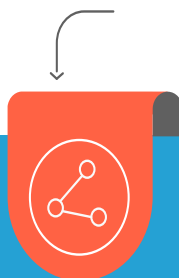
حواجز وإجراءات تيسيرية لمشروعات المناطق الحرة



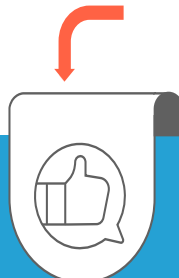
اتخاذ كافة الإجراءات
التي تضمن تسيير أعمال
المشروعات لدخول
وخروج الأجهزة والآلات
والمعدات والبضائع على
مدار ٢٤ ساعة.



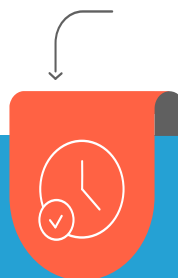
مد مهلة تقديم
القوائم المالية
لمشروعات المناطق
الحرّة لمدة ٣ أشهر
إضافية.



السماح للمشروعات
الصناعية ببيع ٢٠٪ من
الخامات ومستلزمات
الإنتاج.



السماح لهذه
المشروعات ببيع ٥٠٪
من منتجاتها بالسوق
المحلي.



التصريح للشركات
الصناعية العاملة بنظام
المناطق الحرّة بإنتاج
الكمادات ومهمات
الوقاية بمجرد الإخطار.

تكثيف الاعتماد على تقنيات الإتصال الحديثة



داخل مراكز خدمات المستثمرين



الاعتداد بحضور مجالس الإدارات والجمعيات العمومية العادية وغير العادية للشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمنعقدة بواسطة تقنيات الإتصال الحديثة مرئية أو صوتية.

اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان تمكين أعضاء مجالس الإدارات والمديرين والشركاء والمساهمين من التصويت على جداول الأعمال وتقديم محاضر هذه الاجتماعات وتقديم اسطوانة مدمجة (CD) متضمنة ما تم من إجراءات بالوسيلة الإلكترونية المستخدمة.

استئناف تقديم خدمتي اعتماد الفواتير وإصدار شهادات الاستيراد والتصدير للشركات بهدف تسهيل دخول وخروج الأجهزة والآلات والمعدات والبضائع والمواد الخام من الموانئ المصرية.

إطلاق خدمة حجز موعد الحصول على الخدمات المقدمة بمراكز خدمات المستثمرين عبر الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة www.gafi.gov.eg

إطلاق خدمتي اعتماد الجمعيات العامة العادية ومجالس الإدارة وإصدار شهادة عدم الإلتباس وحجز الاسم التجاري إلكترونياً عبر الموقع الرسمي للهيئة.

التوجيه بسرعة إنهاء طلبات تأسيس الشركات إلكترونياً باستخدام تكنولوجيا الدفع والتوقيع الإلكتروني.

استمرار جهود الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة حيث قامت وزارة المالية باستصدار مجموعة من القوانين والقرارات:

- القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالمساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الأوبئة او حدوث الكوارث الطبيعية، من خلال استقطاع نسبة ١٪ من رواتب العاملين بالدولة و ٥,٥٪ من المعاشات لمدة عام.
- القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن المنازعات الضريبية والذي يهدف إلى التيسير على مجتمع الأعمال في ظل هذه الظروف واستידاء حقوق الخزنة العامة للدولة.
- قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٠٢٠ برفع كفاءة الإنفاق الحكومي، والذي يهدف إلى ترشيد الإنفاق العام في ظل الجائحة وذلك بترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من تأثير معدلات تنفيذ المشروعات الجارية بقطاعات الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحي:

قام الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي بما يلي:

- تأجيل سداد التأمينات الاجتماعية المستحقة على الأعمال المنفذة للمشروعات.

- استبدال التأمين النهائي من خطابات ضمان إلى خصم من مستحقات المقاول لدى الجهات.
- سداد بعض مستحقات المقاولين دون النظر لتاريخ استحقاق الأعمال.
- مرور لجان دورية على المشروعات للتأكد من سير الأعمال في المشروعات كافة.
- صرف مستحقات شركات المقاولات في ضوء مستخلصات الأعمال التي يتم تنفيذها ويتم تعجيل الإجراءات لسرف المستحقات في أقرب وقت ممكن.

وافق مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على مد فترة التيسيرات الممنوحة لسداد الأقساط المتأخرة ومنها المحال التجارية السابق منحها، وذلك على النحو التالي:

- الإعفاء من كامل غرامات التأخير في حالة سداد كامل المتأخرات.
- الإعفاء من غرامات التأخير بنسبة ٧٠٪ في حالة سداد نسبة ٧٥٪ من المتأخرات.
- الإعفاء من غرامات التأخير بنسبة ٤٥٪ في حالة سداد نسبة ٥٠٪ من المتأخرات.
- الإعفاء من غرامات التأخير بنسبة ٢٠٪ في حالة سداد نسبة ٢٥٪ من المتأخرات.



توفير حزم التمويل اللازمة لاستكمال الخطط التنموية



حرصت الحكومة على التنسيق مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين بما يساهم في التغلب على تحديات فيروس كورونا، ودعم قطاعات ومشروعات الدولة ذات الأولوية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.

- الحصول على مساعدة مالية طارئة قدرها ٢,٧٧ مليار دولار من صندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات التمويل العاجلة لميزان المدفوعات.
- الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي بقيمة ٥,٢ مليار دولار مدته ١٢ شهراً وتم صرف مبلغ ٢ مليار دولار بشكل فوري على أن يُصرف المبلغ المتبقي على مرحلتين.
- بلغ إجمالي الحزم التمويلية الجارية والتي قامت وزارة التعاون الدولي بالتفاوض والحصول عليها لدعم قطاعات الدولة المختلفة ما يقرب من ٧,٣ مليار دولار منها حوالي ٣,٣ مليار دولار لدعم القطاع الخاص.
- إصدار سندات دولية سيادية بقيمة ٥ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠ بأسعار عائد جيدة للغاية.
- بالإضافة إلى ذلك قامت وزارة التعاون الدولي بالتفاوض مع شركاء التنمية وسفارات الحكومات المختلفة عن طريق مبادرة منصة التعاون التنسيقي المشترك للاستجابة للطلبات المقدمة من وزارة الصحة والسكان لمواجهة تداعيات فيروس كورونا لتقديم المساعدات العينية اللازمة، والتي شملت أجهزة تنفس صناعي ومستلزمات طبية وأدوية من دول مختلفة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وكوريا، واليابان، والهند، والصين، وتقديم المساعدات الفنية التي تتضمن تدريب ١٥٠ طبيباً في الخطوط الأمامية و ١٠٠ ممرضة، كما عملت على تعزيز التدريب اللازم للكوادر الطبية.

- أطلقت وزارة التعاون الدولي مبادرة «كمامة» التي كانت نموذجاً للتعاون مع المؤسسات الدولية ممثلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني من خلال مؤسسة «النداء»، ومختبر التمويل البديل «AlfFinLab» ومؤسسة «نية»، بهدف إشراك السيدات في صعيد مصر في إنتاج الكمادات ضمن الجهود المجتمعية لمواجهة الجائحة.



مصر تتضامن مع شعوب ودول العالم في مواجهة الأزمة

- الإعداد لمشاركات السيد رئيس الجمهورية في اجتماعات هيئة مكتب قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أبريل ويونيو ٢٠٢٠ عبر الفيديو كونفرانس وكذا المشاركة في القمة الاستثنائية "لتعزيز التضامن الصيني/الإفريقي في مكافحة وباء كورونا المستجد"، وذلك لمناقشة تداعيات تفشي وباء كورونا وسبل مكافحته على الصعيد الإفريقي.
- تأكيداً للدور الريادي لمصر في القارة الأفريقية، قامت الحكومة المصرية بتقديم مساعدات طبية لعدد من الدول الأفريقية من بينها السودان والكونغو الديمقراطية وتنزانيا وبوروندي وجنوب السودان والنيجر وغينيا كوناكري والسنغال وزامبيا وذلك لدعم جهود هذه الدول في التصدي لتبعات جائحة كورونا.



- كما استجابت مصر لطلبات بعض الدول الصديقة الخاصة بالنظر في إمدادها بمستلزمات طبية لمواجهة تفشي فيروس كورونا، حيث قامت الحكومة المصرية بتقديم مساعدات ومستلزمات طبية إلى كل من الصين وبريطانيا وإيطاليا في إطار التضامن الإنساني الذي تبديه مصر تجاه شعوب ودول العالم.
- عقدت وزارة الخارجية جلسة إحاطة لعمداء السلك الدبلوماسي الأجنبي في مصر، لاستعراض كافة الجهود الوطنية والإجراءات الرسمية التي تقوم بها الحكومة المصرية بشأن التعامل مع جائحة كورونا وتم الرد تفصيلاً على كافة الاستفسارات الفنية والسياسية.
- حرصت الحكومة المصرية على إجلاء عدد كبير من رعايا الدول الأجنبية من العالقين داخل الأراضي المصرية خلال الأشهر الماضية وهو ما أثمر عن تلقي العديد من خطابات الشكر والإشادة من السفارات الأجنبية المعتمدة، فضلاً عن تيسير عودة الدبلوماسيين الأجانب الراغبين في العودة لاستئناف أعمالهم بمقاربعثاتهم في مصر.



ه- عودة أبنائنا من الخارج



▪ **متابعة مستمرة من جانب السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء لموقف**
العالمين المصريين في الخارج وآليات عودتهم حيث تم في هذا الإطار عقد عدد من
الاجتماعات بمشاركة السادة وزراء الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج
والسياحة والآثار والعليم العالي والبحث العلمي والصحة والسكان والإعلام والطيران
المدني والتضامن الاجتماعي ومسؤولي الجهات المعنية، لبحث موقف العالمين في
الخارج ووضع جدول زمني لعدد من رحلات الطيران لإجلاء المصريين العالمين في
الخارج وذلك قبل عيد الفطر المبارك.

▪ **بذلت بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية في الخارج قصارى جهدها للاستجابة**
لطلبات المواطنين الراغبين في العودة لأرض الوطن بشكل سريع ومفاجيء
وإعداد القوائم الخاصة بالعالمين والمرحليين والحالات المرضية والإنسانية فضلاً عن
التنسيق الحثيث مع سلطات دول الاعتماد لضمان خروج سلس ومنظم.

▪ **يتم التعرف على العالمين من خلال تأشيرة الخروج الخاصة بهم، والعالق هو**



كل مصري كان في زيارة
مؤقتة لإحدى الدول: لغرض
السياحة أو العلاج أو لنشاط
تجاري أو ثقافي أو في مهمة
عمل أو للمشاركة في
فاعلية بالخارج بالإضافة إلى
شريحة الطلاب ممن أغلقت
المدن الجامعية الخاصة
بهم.

عودة أبنائنا من الخارج

أكثر من ٣٠ ألف
مواطن مصري
تم إعادتهم



من حوالي ١٠٠ مدينة
من مختلف دول العالم

- وفي ضوء المستجدات، تم إضافة عدد من الشرائح وهي الحالات الإنسانية، ومنتهي ومخالف في الإقامة، ومنتهي العقود وكذا المقيمين الراغبين في العودة لأسباب مختلفة.
- التنسيق مع وزارة الداخلية لتأمين وصول العائدين من الخارج إلى الجهة التي سيتم العزل بها ولا يُسمح لأحد بمخالفة القواعد الخاصة بالعزل الصحي، وكذا قيام وزارة الصحة بإجراء الكشف الطبي على كل العائدين من الخارج ورعايتهم خلال فترة الحجر الصحي التي كان من المقرر قضائها فور الوصول.
- إطلاق وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج لحملة دعم بين المصريين بالخارج تحت مسمى #إحنا في زهرك وحملة #خلينا سند لبعض وذلك لدعم أبناء الجالية المصرية بكافة الدول من خلال رموز الجالية لاستضافة ودعم غير القادرين من المقيمين أو العالقين بكل دولة وذلك من خلال مجموعات عمل شملت ١٤٨ من رموز الجاليات في ٣٥ دولة من الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتم في إطار المبادرة توفير أماكن للإقامة وأدوية ووجبات غذائية وتوصيلها للمصريين العالقين.
- تشكيل وزارة الهجرة لغرفة عمليات وإطلاق خط ساخن للتواصل مع المصريين في الخارج، حيث تم تلقي ما يقرب من ٩٧ ألف من الاستفسارات والطلبات والشكاوى
- تتحمل الدولة بالكامل تكلفة إقامة وإعاشة كل من يتم تسكينهم في المدن الجامعية أو نُزل الشباب للعزل الصحي، أما من يرغب في العزل الصحي في أحد الفنادق فيتحمل تكلفة إقامته بها.

- قيام وزارة الهجرة بإعداد نموذج الكتروني لاستمارة «نورت بلدك» وإطلاقها على الموقع الالكتروني للوزارة، وإعداد كشوف بيانات العمالة العائدة مقسمة وفقاً للمحافظات والتخصصات لتقديم الدعم للعائدين.
- تشكيل السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء للجنة معنية بتحليل بيانات استمارات «نورت بلدك» برئاسة وزارة الهجرة وعضوية ممثلين عن كافة الجهات المعنية من الوزارات والمجتمع المدني للاستفادة من خبرات العائدين في مجالات العمل المختلفة.





٦- التوعية الإعلامية ومواجهة الشائعات

- قامت الهيئة الوطنية للإعلام من خلال قطاعاتها المختلفة **بالنقل الحي على الهواء مباشرة لكل المؤتمرات الصحفية الخاصة بالسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين**، وإذاعة الإرشادات والتوجيهات التوعوية التي أصدرتها وزارة الصحة فضلاً عن استضافة العديد من الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات لطرح الرؤى ومناقشة القضية من كافة جوانبها.
- أصدرت **وزارة البيئة أدلة إرشادية** تتضمن كيفية التخلص من مهمات الوقاية في القطاعات المختلفة، وكذلك أدلة إرشادية للمحميات الطبيعية وأفلام توعية.
- تكثيف الحملات الإعلامية للتأكيد على المواطنين **بضرورة الالتزام بتطبيق قرارات حظر الانتقال والتحرك** لضمان سلامتهم والالتزام بإجراءات وتعليمات الوقاية للحد من انتشار الفيروس المستجد، منها حملة إعلانية ودعائية بمحطات السكة الحديد والمترو، وذلك بالتنسيق بين وزارتي الشباب والرياضة والنقل ومن خلال شباب متطوع للتوعية ووضع ملصقات التباعد
- إرسال ما يقرب من **٢٠٠ مليون رسالة على المحمول** للمواطنين للتوعية، تم صياغتها بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان.
- حرص وزارة الصحة والسكان على **الإعلان اليومي عن موقف الإصابات والوفيات وحالات التعافي من فيروس كورونا**.
- إطلاق وزارة الصحة والسكان **لتطبيق "صحة مصر" منتصف شهر أبريل ٢٠٢٠** على الهواتف المحمولة بهدف توعية وإرشاد المواطنين حول كيفية الوقاية من فيروس كورونا المستجد، وكيفية التعامل عند الاشتباه في الإصابة بالمرض.

احرص على النظافة واستعمل
المطهرات واغسل يديك
باستمرار.

احذر الشيشة والازدحام واستخدم
منديلا عند العطس والسعال
تجنباً للإصابة بفيروس كورونا.

وزارة الصحة والسكان

التوعية الإعلامية لوزارة الدولة للإعلام بالتنسيق مع الجهات المعنية

- عقد (٨) مؤتمر صحفي للوزارات المعنية بمقر وزارة الدولة للإعلام وأماكن أخرى، منها وزارات (الصحة، الخارجية، الهجرة وشئون المصريين بالخارج، المالية، التربية والتعليم، السياحة والآثار، الطيران، الشباب والرياضة).
- إجراء (٢٧) حوار مذاع على التلفزيون والإذاعة لتوضيح قرارات الدولة على كافة الأصعدة لمكافحة الفيروس وكيفية المواجهة، والرد على الشائعات.
- تدشين مبادرات توعية (بروموهات) منها مبادرة (احمى نفسك ... احمى بلدك)، والمشاركة مع وزارة السياحة والآثار في التوعية بهاشتاغ (احمى نفسك... خليك في البيت)، والاتفاق مع وزارة الثقافة على بث عروض (مبادرة خليك في البيت... الثقافة بين إيديك) يوميا عبر قنوات التلفزيون المصري.
- إنتاج (١٨) فيديو للتوعية ونشرها على وسائل التواصل والصفحة الرسمية للوزارة، والبعض منها على قنوات التلفزيون.
- المشاركة في الرد على الشائعات مع الجهات المعنية، منها تكذيب تقرير صحيفة الجارديان بتفاقم أعداد الإصابات في مصر، وكذلك إلغاء الفصل الدراسي الثاني لجميع المراحل التعليمية.





صحة مصر
Egypt Health



يتجاوز أول

مليون مستخدم

متواجد على جوجل بلاي وآب ستور



1 000 000
USERS

- أطلقت **وزارة التعاون الدولي النشرة الأسبوعية «دايجست»** والتي يتم مشاركتها مع جميع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين عن طريق سياسة الاستجابة وإعادة البناء والتعريف بجهود الحكومة المصرية في مكافحة انتشار جائحة كورونا.
- عقدت وزارة التعاون الدولي **ندوات عبر الإنترنت مع منصات إعلامية** عديدة على سبيل المثال لا الحصر «سي إن إن، سي إن بي سي، العربية» لعرض ما قامت به الحكومة المصرية من سياسات الاستجابة والتغلب على الآثار السلبية لانتشار الجائحة.
- كما أطلقت الوزارة **حملات إعلانية للتوعية من خطورة انتشار الفيروس والتي تستهدف الوصول إلى ٣ مليون مواطن**، إطلاق خطة طوارئ تستهدف إعانة ٦٠ ألف مواطن من المتضررين من انتشار جائحة كورونا والعمل على خلق فرص عمل جديدة لمن فقدوا وظائفهم نظراً للأزمة الراهنة. كما تم تقديم الدعم لما يقرب من ٤٠ ألف مزارع لمساعدتهم على تخطي العواقب الناجمة عن انتشار الجائحة.

اضطلع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بدور هام في رفع الوعي المجتمعي ودعم متخذ القرار في ظل أزمة كورونا وذلك من خلال اتخاذ عدد من المبادرات أبرزها:

- **تدشين موقع إلكتروني توعوي عن فيروس كورونا**، تحت مسمى www.care.gov.eg ويشمل الموقع معلومات عامة عن الفيروس، طرق انتقاله، سبل الوقاية منه، الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة به، وإجابة على أكثر الاستفسارات الشائعة على مستوى العالم، كما يتضمن أيضاً باقة من المنشورات والفيديوهات التوعوية للوقاية من المرض، وكذلك تحديث دوري بموقف الإصابات على مستوى العالم.

تطوير خرائط قصصية Story Maps، تحتوي على توزيع مستشفيات الحجر الصحي على مستوى محافظات الجمهورية، مع تبيان البيانات الأساسية لكل مستشفى؛ وذلك حتى يسهل الوصول إليها في حالة الإصابة.

إصدار ١٣٩ تقريراً يومياً حول تأثير الفيروس على القطاعات المختلفة وأهم التوصيات للحد من تأثير الفيروس.

إجراء عدد من استطلاعات الرأي للمواطنين ومسوح ميدانية للوقوف على مدى التزام المواطنين بإجراءات التباعد وتقييمهم للإجراءات الاحترازية التي تتخذها الحكومة في مواجهة الفيروس وكذا تأثير الفيروس على أوضاع الشركات.

الرد على عدد كبير من الشائعات المتعلقة بفيروس "كورونا" وذلك منذ فبراير ٢٠٢٠ وحتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٠ والتي بلغت نسبتها (٧٥%) من إجمالي عدد الشائعات التي تم الرد عليها والمتعلقة بمختلف المجالات/ القطاعات الأخرى، وبما يدل على كثرة الشائعات التي تم تداولها حول هذا الأمر وحجم انتشارها السريع.

النشر الإعلامي للشائعات التي تم الرد عليها بشكل مكثف بمختلف وسائل الإعلام المختلفة وكذلك على الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على الفيس بوك والموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء.





رئاسة مجلس الوزراء